

# الرضا بالجريمة فى ميزان الشريعة الإسلامية

إعداد

الدكتور حلمى عبد الحكيم الفقى

مدرس الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالشرقية

١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧ م

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه  
بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فقد اشتركت كل الشرائع السماوية والقوانين الأرضية ، على تحريم الكثير من الجرائم المادية ، والتي تواطأت الفطرة الإنسانية على تجريمها وتحريمها ، وذلك مثل القتل ، الضرب ، والسرقه والاعتصاب ، وغير ذلك .

وقد تفرد الإسلام وارتقى على كل الشرائع فحرم وجرم حب الجريمة على كل أفراد المجتمع ، فمن أحب الجريمة فقط ، فقد أتى فعلا محرما في الإسلام ، قال تعالى :

{ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } ( النور : ١٩ )

فمجرد حب الجريمة فقط حرام في شريعتنا الغراء ، وذلك لمحاصرة الجريمة وتضييق الخناق عليها ، ومنع وقوعها .

ولقد خلق الإسلام واقعا هو أفضل ما وصلت إليه البشرية في الحد من الجريمة قبل وقوعها ، فإذا نظرنا إلى البيانات والإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة ، وعن منظمة الصحة العالمية ، وإذا نظرنا إلى مؤشر الجريمة العالمي ، فسنجد الدول المسلمة هي أقل دول العالم على الإطلاق في معدلات الجريمة بمختلف أنواعها ، وذلك حسب التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي لعام ٢٠١٦ ، المنشور على موقع موسوعة قاعدة البيانات " نامبيو " (١).

فنسبة جرائم القتل في الدول غير المسلمة ثلاثة أضعاف النسبة عند المسلمين ، وفي قائمة أكثر الدول انتحارا في العالم لا توجد دولة مسلمة واحدة من بين الثمانين دولة الأولى في القائمة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ، وأكثر من ذلك فإن أول دولة مسلمة جاءت في قائمة أكثر الدول انتحارا كانت البحرين واحتلت المرتبة الثالثة والثمانين في القائمة (٢).

فمما يجهله العالم أو بالأحرى يتجاهله ، أن الإسلام أوجد أفضل الدول والمجتمعات من حيث قلة الجريمة بمختلف أنواعها ، وذلك من أكثر من ألف وأربعمائة عام ، وحتى يومنا هذا ، وذلك ما تؤكده كل الإحصائيات ، والبيانات الصادرة عن مؤسسات في دول غير إسلامية ويقوم على أمرها أناس يدينون بغير الإسلام .

وكان من تفرد الإسلام وتميزه ورقبه على سائر أنظمة الأرض في مجال التشريع والتقنين ، هو تجريمه للرضا بالجريمة ، وكان هذا البحث محاولة متواضعة لكشف هذا الجانب الأغر في التشريع الإسلامي ، فقد اعتبر القرآن الكريم والسنة المطهرة أن الرضا بالجريمة كالجريمة ذاتها ، وذلك من أنجع الطرق والأساليب في محاربة الجريمة ، ووأدها في مهدها ، ومنع وقوعها ، وذلك قبل أن يعرف العالم بمؤسساته الأمنية والشرطية طرق منع الجريمة والعمل على منع وقوعها ، وما زال وسيبقى العالم كله عاجزا عن مجاراة الإسلام ، في فن محاربة الجريمة قبل وقوعها ، والواقع - من خلال بياناتهم الصادرة عن مؤسساتهم البحثية - أقوى دليل على صدق ما نقول .

وقد اعتبر القرآن الكريم الرضا بالجريمة كالجريمة ذاتها ، والرضا بالمعصية كالمعصية نفسها

(١) التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي لعام ٢٠١٦ ، المنشور على موقع موسوعة قاعدة البيانات " نامبيو " وقد نشرته كثير من المواقع ومنها هذين الموقعين .

<http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2016/12/11>  
<http://www.alakhbar.com/node/269504>

(٢) <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

قال تعالى : { لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوفُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ } (آل عمران : ١٨١)

قال أبو المفسرين الإمام الطبري [٢٢٤ - ٣١٠ هـ = ٨٣٩ - ٩٢٣ م] في تفسيره (١): " فإن قال قائل : كيف قيل : { وقتلهم الأنبياء بغير حق } وقد ذكرت الآثار ، أن الذين عنوا بقوله { لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير } بعض اليهود الذين كانوا على عهد نبينا محمد - صلي الله عليه وسلم - ولم يكن من أولئك أحد قتل نبيا من الأنبياء ، لأنهم لم يدركوا نبيا من أنبياء الله فيقتلوه ؟

قيل : إن معني ذلك علي غير الوجه الذي ذهبت إليه ، وإنما قيل ذلك كذلك ، لأن الذين عني الله تبارك وتعالى بهذه الآية كانوا راضين بما فعل أوائلهم من قتل من قتلوا من الأنبياء ، وكانوا منهم ، وعلي منهاجهم ، من استحلال ذلك ، واستجازه ، فأضاف جل ثناؤه فعل ما فعله من كانوا علي منهاجه وطريقته إلي جميعهم "

فلا مجال لأمم الأرض كافة بكل أيديولوجياتها ونظمها القانونية والتشريعية ، في منافسة الشريعة الإسلامية في إيجاد واقع بشري نظيف من الجريمة ، والدول الإسلامية رغم تخلفها الحضاري والتقني والعلمي قد ارتقت قمة دول العالم في إيجاد مجتمع خال من العنف والقتل والجريمة بمختلف أنواعها ، فكيف يكون الحال لو عالجت الدول الإسلامية تخلفها العلمي والحضاري .

وكان هذا البحث محاولة لكشف جانب من زوايا النبوغ التشريعي في الإسلام ، فاسأل المولى سبحانه وتعالى أن يوفقني ويرزقني الهداية والسداد ، والحكمة والرشاد ، وأن يخلص نيتي ، وأن يجعله في ميزان حسناتي إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير .

(١) تفسير الطبري ٧ / ٤٤٦ ، والمسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

### خطة البحث

يحتوى هذا البحث على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة :

#### المقدمة

وتحتوى على أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث

#### الفصل الأول : تعريف موجز بمصطلحات البحث

المبحث الأول : تعريف الرضا لغة واصطلاحا

المبحث الثانى : تعريف الجريمة لغة واصطلاحا

#### الفصل الثانى

##### رضا المجنى عليه بالجريمة

المبحث الأول : رضا يهدم ركن الجريمة

المبحث الثانى : رضا لا يهدم ركن الجريمة . وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : الرضا بالاعتداء على البدن

المطلب الثانى : قتل الرحمة

المطلب الثالث : الانتحار

#### الفصل الثالث

##### الرضا من طرفى الجريمة

المبحث الأول : الزنا

المبحث الثانى : الربا

المبحث الثالث الرياضة العنيفة

#### الفصل الرابع

##### رضا غير المجنى عليه

#### الخاتمة

وتتضمن نتائج البحث وملخص البحث بالعربية والانجليزية ثم فهرس للمراجع والموضوعات

## الفصل الأول

### تعريف موجز بمصطلحات البحث

المبحث الأول : تعريف الرضا لغة واصطلاحاً

#### تعريف الرضا لغة :

مصدر رضى يرضى رضا - بكسر الراء وضمها - ورضوانا - بالكسر والضم - فيقال : رضيت الشيء ، ورضيت عنه ، وعليه ، وبه .

وهو بمعنى سرور القلب ، وطيب النفس ، وهو ضد السخط والكرهية .

والرضاء - بالألف الممدودة - مصدر راضى يراضى مرضاة بمعنى المفاعلة ، فيكون حينئذ بمعنى المرضاة والموافقة .

والتراضى : يقصد به رضا شخصين أى المشاركة فى الرضا ( ) .

قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } (النساء: 29) قال القرطبي : [ ٦٠٠ - ٦٧١ هـ = ١٢٠٤ - ١٢٧٣ م ] : ( أى تراضى الطرفين وتوافقهما ) ( )

#### تعريف الرضا اصطلاحاً :

للرضا فى اصطلاح الفقهاء تعريفات عدة منها :

١ - القبول للشيء والمدح له والثناء عليه . ( )

<sup>1</sup>() الصحاح تاج اللغة 2357/6 ، لأبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . ومختار الصحاح ص 124 ، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م . وتهذيب اللغة 46/12 ، لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ) ، تحقيق محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى، 2001م . والمحكم والمحيط الأعظم 234/8 ، لأبى الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ] ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م . ولسان العرب 323/14 ، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: 711هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة الثالثة - 1414 هـ .

<sup>2</sup>() تفسير القرطبي 153/5 ، والمسمى بالجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر النصارى القرطبي ، الناشر دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1384 هـ - 1964 م ، تحقيق أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش .  
<sup>3</sup>( ) تفسير الطبري ٢٦٤/٨ والمسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م . ويضاح الدليل فى قطع حجج أهل التأويل ص ١٧٥ ، لأبى عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) ، تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر - مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

2 - امتلاء الاختيار وبلوغه نهايته . ( )

3 - سكون النفس إلى الشيء والارتياح له . ( )

٤ - إرادة الشيء من غير اعتراض على فاعله . ( )

٥ - القصد إلى الفعل وتفضيله على غيره بمحض إرادته ، وبعبارة أخرى : هو القصد المتجه نحو إنشاء التزام ، أو قصد الفعل دون أن يشوبه إكراه . ( )

وبالنظر في التعريفات السابقة للرضا في اصطلاح الفقهاء يمكن أن نستتبط تعريفا للرضا في اصطلاح الفقهاء ، فنقول مستمدين العون والسداد ، والهداية والرشاد من رب العباد :

الرضا في اصطلاح الفقهاء هو : اختيار الشيء بقبول واستحسان

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٣٨٢/٤ ، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ . والكافي شرح البزدوي ٤٢٦/٥ ، لحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السُّعْنَانِي (المتوفى: ٧١١ هـ) ، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت (رسالة دكتوراه) . وفصول البدائع في أصول الشرائع ٣٥٣/١ ، لمحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَرِي) الرومي (المتوفى: ٨٣٤هـ) ، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ . شرح التلويح على التوضيح 389/2 ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ) ، الناشر: مكتبة صبيح بمصر ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ

(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التأويل ص ١٤٣ مرجع سابق .

(٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ٥٩/١ ، لأحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرري المالكي (المتوفى: ١١٢٦هـ) ، الناشر: دار الفكر ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م . وتحفة المحتاج في شرح المنهاج ١١٧/٨ ، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) ، روجعت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ، الطبعة: بدون طبعة ، ١٩٨٣ م .

(٤) مقدمات في المال والملكية والعقد ص ٣١٠ ، دراسة فقهية قانونية اقتصادية ، مطبوع ضمن سلسلة حقيقية طالب العلم الاقتصادية ، للدكتور على محيي الدين القرة داغي ، ط دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .

## المبحث الثاني

### تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً

#### تعريف الجريمة لغة :

الجريمة : الذنبُ والجُرْمُ وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة .

والجُرْمُ : الذنب ، وجَرَمَ عليهم : أى جنى عليهم ، أى جنى جناية ، وجَرَمَ إذا عظم جرمه ، والجارم : الجانى ، والمجرم : المذنب .

والتَّجَرَّمَ مثل التَّجَتَّى ، وهو أن يدعى عليك ذنباً لم تفعله ، وجَرَمَ ويجرُمُ : كسب ، يكسب ، والكسب محمود ومذموم ، والجريمة تختص بالكسب المذموم المنهى عنه ، ولذلك جاءت كلمة جرم وكان المراد منها الحمل على فعل شيء حملاً آثماً ، قال تعالى : { وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ } ( المائدة : ٨ )

أى لا يحملنكم حملاً آثماً بغض قوم على أن لا تعدلوا معهم ، وقال تعالى : { وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمٌ لَّوِطٍ مِنْكُمْ بِيَعِيدٍ } ( هود : ٨٩ )

أى لا يحملنكم حملاً آثماً شقاقى ومنازعتكم لى على أن ينزل بكم عذاب شديد مثل ما نزل بالمكذبين للأنبياء والرسل من قبلكم .

فالجريمة فى اللغة : كل فعل مخالف لشرع الله عز وجل والحق والعدل ، ويمكن أن نقول : إن الجريمة فى اللغة : هى كل فعل مستقبح فى شرع أو قانون . (١)

#### تعريف الجريمة اصطلاحاً :

الجريمة فى اصطلاح الفقهاء لها تعريفات كثيرة منها :-

#### التعريف الأول :

الجريمة هى : اسم لفعل محرم سواء حل بمال أو نفس . (٢)

(١) العين ١١٩/٦ ، كتاب العين ، لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) ، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال . وتهذيب اللغة ١٥٤/١٤ ، مرجع سابق . ولسان العرب ٩١/١٢ ، مرجع سابق . والمصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ٧٩٧/١ ، و ١١٢/١ ، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت والقاموس المحيط ١٠٨٧/١ ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) ، تحقيق مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسى ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٢) المبسوط ٨٤ / ٢٧ ، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) ، الناشر: دار المعرفة - بيروت ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، وتبيين الحقائق ٩٧/٦ ، وهو المسمى بتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)

التعريف الثاني :

الجريمة هي : كل فعل محظور يتضمن ضررا ، ويكون تارة على نفسه وتارة على غيره . ( )

التعريف الثالث :

ما يفعله الإنسان بغيره أو بمال غيره على وجه التعدي . ( )

التعريف الرابع :

الجريمة هي : عبارة عما ليس للإنسان أن يفعله . ( )

التعريف الخامس :

الجريمة هي : ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة . ( )

وهذه التعريفات كلها غير جامعة لأفراد المعرف حيث أنها لا تتناول الجريمة السلبية ، والتي هي : ترك شيء محرم معاقب على تركه .

التعريف السادس :

الجريمة هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله ، أو ترك فعل محرم الترك معاقب على تركه . ( )

وهذا التعريف غير جامع أيضا لأنه لم يتناول الجريمة القولية كالتحريض على القتل ، أو قذف المحصنات ، وغير ذلك كثير من الجرائم التي تكون بالقول وليست بالفعل .

---

ومعه حاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشُّلبي (المتوفى: ١٠٢١ هـ الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة . والعناية شرح الهداية ٢٠٣/١٠ ، لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرقي (المتوفى: ٧٨٦ هـ) ، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ ، والمعنى لابن قدامة ٢٥٩/٨ ، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠ هـ) ، الناشر: مكتبة القاهرة ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

(<sup>١</sup>) الاختيار لتعليل المختار ٢٢ / ٥ ، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣ هـ) ، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا) ، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها) ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

(<sup>٢</sup>) الجوهرة النيرة ١١٩ / ٢ ، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (المتوفى: ٨٠٠ هـ) ، الناشر: المطبعة الخيرية ، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢ هـ

(<sup>٣</sup>) البحر الرائق ٣٢٦/٨ ، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠ هـ) ، وفي آخره تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ) ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية - بدون تاريخ . ومجمع الأنهر ٦١٤/٢ ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: ١٠٧٨ هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ

(<sup>٤</sup>) المجموع ٣٤٤ / ١٨ ، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) ، الناشر: دار الفكر ،

(<sup>٥</sup>) التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ٦٦/١ ، لعبد القادر عودة ، الناشر: دار الكاتب العربي ، بيروت . والجريمة في الفقه الإسلامي ص ٢٠ ، للإمام محمد أبوزهرة ، الناشر دار الفكر العربي ، ش عباس العقاد ، مدينة نصر ، القاهرة .



التعريف السابع :

الجريمة محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير .()

وهذا أوفي التعاريف وهو التعريف المختار ، لأنه يتناول كل ألوان الجريمة الإيجابية والسلبية ، والقولية والفعلية .

وصفوة القول أن الجريمة في نظر الباحث هي :

إتيان شيء محرم معاقب على إتيانه ، أو ترك شيء محرم الترك معاقب على تركه .

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٢٢ ، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) ، الناشر: دار الحديث - القاهرة . والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص ٢٥٧ ، القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى : ٤٥٨هـ) ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة : الثانية ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

## الفصل الثاني

### رضا المجني عليه بالجريمة

المبحث الأول : رضا يهدم ركن الجريمة

المبحث الثاني : رضا لا يهدم ركن الجريمة

المطلب الأول : الرضا بالاعتداء علي البدن

المطلب الثاني : قتل الرحمة

المطلب الثالث : الانتحار

## الفصل الثاني

### رضا المجني عليه بالجريمة

تمهيد :

#### الأركان العامة للجريمة

للجريمة أركان عامة لا بد من توافرها في كل جريمة ، وأركان أخرى خاصة بكل جريمة علي حدة ، والأركان العامة للجريمة ثلاثة :-

- ١ - الركن الشرعي للجريمة : وهو أن يكون هناك نص يحظر الجريمة ويعاقب عليها .
  - ٢ - الركن المادي للجريمة : وهو الفعل المكون للجريمة سواء كان عملا إيجابيا أو سلبيا ، ولا بد من توافر علاقة سببية بين الفعل والنتيجة التي هي الأثر المترتب على الفعل الإيجابي أو السلبي
  - ٣ - الركن الأدبي للجريمة : وهي الشروط الواجب توافرها في الجاني ، فهذه هي الأركان العامة للجريمة ، والتي يجب توافرها بصفة عامة في كل جريمة ، ولكن توفر هذه الأركان العامة لا يعني عن وجوب توفر الأركان الخاصة بكل جريمة علي حدة حتي يمكن العقاب عليها ، وذلك كركن الأخذ خفية في السرقة ، وركن الوطء في جريمة الزنا ، وغير ذلك من الأركان الخاصة التي تقوم عليها الجرائم المعينة بذواتها .
- والفرق بين الأركان العامة للجريمة والأركان الخاصة ، أن الأركان العامة واحدة في كل جريمة ، بينما الأركان الخاصة تختلف في عددها ونوعها باختلاف الجريمة (١).

---

(١) التشريع الجنائي الإسلامي ١١١/١ ، مرجع سابق . والجريمة في الفقه الإسلامي ص ١٣١ ، ١٣٢ ، مرجع سابق . والمسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي ص ٨٥ وما بعدها ، وص ١٠١ وما بعدها ، وص ١١٦ وما بعدها ، للدكتور أحمد فتحى البهنسي ، ط دار الشروق القاهرة الطبعة الرابعة ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

## المبحث الأول

### رضا يهدم ركن الجريمة

الأصل في الشريعة الإسلامية أن رضا المجني عليه بالجريمة وإذنه فيها لا يبيح الجريمة ، ولا يرفع حرمتها في الشريعة الإسلامية ، ولا يؤثر علي المسؤولية الجنائية إلا إذا هدم الرضا ركنا من أركان الجريمة ، ومن أمثلة ذلك جرائم إتلاف المال أو قتل الحيوان ، فهذه كلها لا تعد جرائم إلا إذا ارتكبت بغير رضا المالك - المجني عليه - أما إذا ارتكبتها المالك نفسه أو ارتكبتها الغير برضاه ، فهي نوع من التصرف في الحق ، ولا تقوم بها جريمة ، ومن أمثلة ذلك :

إذا كان شخص يملك حيوانا كبقرة ، وذبحه شخص آخر رغما عنه ، قامت بهذا الفعل جريمة باعتبار ذلك الفعل اعتداء علي ملكيته ، أما إذا ذبحه مالكة ، أو رخص لشخص آخر في ذبحه فلا تقوم بذلك جريمة ، ومن أمثلة ذلك أيضا جريمتي السرقة والغصب ، فإن الركن الأساسي فيها هو أخذ المال خفية علي غير رغبة المالك - المجني عليه - ، فإن رضي المجني عليه بأخذ ماله ، فلا جريمة حينئذ .()

هذه هي قاعدة الرضا بالجريمة وحكمها في ميزان الشريعة ، وهي واضحة كل الوضوح فيما يبدو ، والله أعلم ، ولكن علي الرغم من وضوحها وقع بعض الخطأ في فهمها وتطبيقها لغير قليل من علمائنا الأجلاء ، وسنوضح ذلك فيما يلي :-

١ - الشهيد عبد القادر عودة [١٣٢١-١٣٧٤هـ=١٩٠٣-١٩٥٤م] :

وهو واحد من أروع علمائنا الأجلاء وأفضلهم علي مر التاريخ في التشريع الجنائي الإسلامي ، وسبحان من تقدر بالكمال وأبي أن يمنح العصمة لعظيم من العظماء ، غير المرسلين والأنبياء ، وتعليقا علي هذه القاعدة في الرضا بالجريمة ، يقول الأستاذ الجليل عبد القادر عودة في مؤلفه الرائع والبديع التشريع الجنائي الإسلامي () : " وهذه القاعدة العامة تطبقها الشريعة بدقة علي كل الجرائم ما عدا جرائم الاعتداء علي النفس وما دونها، أي جرائم القتل والجرح والضرب، وكان المنطق يقضي أن تطبق القاعدة علي هذه الجرائم أيضاً؛ لأن الرضا لا يهدم ركناً من أركان جريمة القتل أو الجرح أو الضرب، ولكن الذي منع من تطبيق هذه القاعدة هو وجود قاعدة أخرى خاصة بهذه الجرائم، وهي أن للمجني عليه وأوليائه حق العفو عن العقوبة الأصلية في الجناية علي النفس وما دون النفس، فلمهم أن يعفوا عن القصاص إلى الدية، ولهم أن يعفوا عن القصاص والدية معاً، فلا يبقى بعد ذلك إلا تعزير الجاني إن رأى ذلك أولو الأمر، أي من لهم حق التشريع. وقد أدى وجود القاعدتين معاً إلى اختلاف الفقهاء علي المدى الذي تطبق فيه كل قاعدة، كما جعل آراء الفقهاء في القتل تختلف عن آرائهم في القطع والجرح "

(١) التشريع الجنائي الإسلامي ١/٤٤٠ ، مرجع سابق . والفقهاء الجنائي الإسلامي ص ٣٤٦ ، للدكتور محمود نجيب حسني ، مطبوع pdf علي شبكة الانترنت علي موقع د محمود نجيب حسني ، وكتبت مقدمته دكتوراه فوزية عبد الستار ، بدون دار نشر . والجريمة في الفقه الإسلامي ص ٣٨٨ ، مرجع سابق ، والفقه الإسلامي وأدلته ٧ / ٥٦٥٩ ، الفقه الإسلامي وأدلته (الشمائل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها) ، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة ، الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق ، الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة .

(٢) التشريع الجنائي الإسلامي ١/٤٤٠ ، ٤٤١ ، مرجع سابق .

وتعليقا علي هذا الكلام أقول مستعينا بربي :  
إن الإمام الجليل خلط بين الجريمة والعقوبة ، فالجريمة شيء والعقوبة شيء آخر غير الجريمة ، فالإمام عبد القادر عودة يقول : " الذي منع من تطبيق هذه القاعدة هو وجود قاعدة أخرى خاصة بهذه الجرائم ، وهي أن للمجني عليه وأوليائه حق العفو عن العقوبة " فالتناقض هنا واضح ، وهو قوله : " قاعدة أخرى خاصة بهذه الجرائم ، وهي حق العفو عن العقوبة " فحق العفو عن العقوبة ليس خاصا بالجريمة ، وإنما هو خاص بالعقوبة ، فللمجني عليه أو وليه في جرائم القتل والقطع العفو عن العقوبة بعد أن تقع الجريمة مكتملة الأركان ، فهنا خلط علامة التشريع الجنائي الإسلامي بين قاعدتين :  
إحدهما خاصة بالعقوبة ولا علاقة لها بالجريمة من قريب أو بعيد ، وجعلها قاعدة من قواعد الجريمة ، وتحديدًا جرائم الاعتداء علي النفس وما دونها ، فلا علاقة لقاعدة حق العفو عن العقوبة الأصلية أو بدلها ، بالجريمة بسائر أنواعها .  
فإذا أزلنا هذا الخلط اتضح لنا أن الشريعة الإسلامية تطبق القاعدة العامة للرضا بالجريمة علي كل الجرائم بما فيها جرائم الاعتداء علي النفس وما دونها ، وهذه القاعدة والتي سبق ذكرها هي : " رضا المجني عليه بالجريمة وإذنه فيها لا يبيح الجريمة ، ولا يرفع حرمتها في الشريعة الإسلامية ، ولا يؤثر علي المسؤولية الجنائية إلا إذا هدم الرضا ركنا من أركان الجريمة كجرائم إتلاف المال أو الحيوان "

والرضا من المجني عليه لا يهدم ركنا من أركان جريمة القتل أو الجرح أو الضرب ، فإذا وقعت جريمة من هذه الجرائم برضا المجني عليه فهي جريمة مكتملة الأركان بلا خلاف فإذا صدر بعد ذلك عفو من المجني عليه أو وليه ، فالخلاف هنا في العقوبة وليس في الجريمة ، والله أعلم .

٢ - الدكتور محمود نجيب حسني ( ) :

ذهب الدكتور محمود نجيب حسني إلى أن الأصل العام أن رضا المجني عليه بارتكاب الفعل الذي تقوم به الجريمة ليس سببا لإباحة الفعل ، ثم يقول بعد ذلك : " وعلي خلاف الأصل السابق فإن بعض الجرائم ينال بالاعتداء حقا يرخص الشارع لصاحبه التصرف فيه ونقله إلي غيره فإذا كانت له هذه السلطة ، فإن رضاه بأن يمس غيره بحقه هو تصرف صحيح من ذي سلطة تخوله ذلك ، ومن ثم لا تقوم به جريمة "

وخلاصة رأي الدكتور محمود نجيب حسني :

إذا اكتسب المجني عليه حقا بسبب الاعتداء عليه ، أو علي ماله ، فإذا رخص الشارع للمجني عليه التصرف في حقه ، ونقله إلي غيره ، أو التنازل عنه ، كان الرضا من المجني عليه في هذه الجرائم سببا لإباحتها ، وعدم اكتمال أركان الجريمة .

(١) هو الدكتور محمود نجيب حسني ، أستاذ القانون الجنائي ، وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ورئيس جامعة القاهرة الأسبق ، ولد سنة ١٩٢٨ م وتوفي سنة ٢٠٠٤ م .

## وأقول :

هذا خلط بين الجريمة والعقوبة ، وهو لا يصح ولا يستقيم ، وبه من الخطأ الجسيم ما يعكس حقيقة مراد الشارع الحكيم ، والدكتور محمود نجيب حسني هنا يريد أن يضع قاعدة مرادفة لقاعدة : " رضا المجني عليه لا يبيح الجريمة إلا إذا هدم الرضا ركنا من أركان الجريمة كجريمتي السرقة والغصب "

إلا أن القاعدة التي أتى بها جاءت غير مانعة فهي وإن كانت واضحة وسليمة في المثال الذي ذكره وهو : إذا قام شخص بذبح بقرة لا يملكها فلصاحب البقرة حق أصيل أوجب له الشارع ، وأباح له الشارع أن يتصرف في حقه بالتنازل عنه ، أو نقله إلي غيره ، ففي هذه الجريمة وأمثالها ، رضا المجني عليه يجعل الجريمة مباحة ، ولكن هذه القاعدة غير مانعة ، ويدل علي ذلك إذا اعتدي شخص علي آخر فقطع يده ، أو بتر قدمه ، أو فقأ عينه ، كان علي الجاني القصاص إن كان الاعتداء عمدا ، وكان عليه الدية إن تم الاعتداء علي سبيل الخطأ ، وفي كل ذلك للمجني عليه أن يتنازل عن القصاص إلي الدية ، وله أن يتنازل عن القصاص والدية معا .

ولكن هذه السلطة التي منحها الشارع للمجني عليه في هذه الجرائم ، بالتصرف في حقه ونقله إلي غيره ، لا يجعل من الرضا الصادر من المجني عليه سببا لإباحة هذه الجرائم إطلاقا ، لأن جسد الإنسان ملك لله عز وجل وحده ، وليس لصاحب الجسد أن يتصرف في جسده ، كتصرف المالك فيما يملك ، فإذا أذن الإنسان لغيره بأي اعتداء علي جسده كان هذا الاعتداء جريمة بلا خلاف ، والخلاف فقط في نوع العقاب بسبب هذا الإذن .

## وخلاصة ما سبق :

الجرائم نوعان : جرائم تضر بالمجتمع ، وجرائم خاصة تضر بالفرد ، فالجريمة العامة التي تمسّ كيان المجتمع لا أثر ولا قيمة لرضا المجني عليه ، ولا غير المجني عليه في رفع حرمة هذه الجرائم ، ولا في إلغاء المسؤولية الجنائية الناشئة عنها .

وأما الجريمة الخاصة التي تمسّ كيان الفرد ، فلا أثر ولا قيمة أيضا لرضا المجني عليه ، ولا غيره فيها ، إلا إذا كانت الجريمة الخاصة يسقط ركنها برضا المجني عليه ، وهي فقط جرائم إتلاف المال الخاص بكل أشكاله ، من زروع وعقار وحيوان ، ومصانع وغير ذلك ، وأما رضا المجني عليه في جرائم الاعتداء علي النفس ، وما دونها ، والأعراض وما شابه ، والنسل والدين ، فكل هذه الجرائم لا قيمة لرضا المجني عليه ، ولا غيره فيها .

## مثال لجريمة يهدر الرضا ركنها

من الجرائم التي يسقط ركنها بالرضا ، جريمة السرقة ،

والسرقة هي : أخذ مال الغير خفية ظلما من حرز مثله بشروط معينة ( ).

ومن تعريف السرقة في اصطلاح الفقهاء يبدو جليا ، أن عدم رضا المجني عليه - المسروق منه - بأخذ ماله هو ركن أساسي لهذه الجريمة ، فإذا رضي المجني عليه ، بأن يأخذ السارق ماله ، فقد غاب عن الجريمة ركن أساسي منها ، فلا جريمة حينئذ ، فقد جاء في نهاية المطلب ( ) : " أن المقر له بالسرقة من ماله لو حضر وقال : ما سرقة ملكه ، وليس ملكي ، أو قال : كنت أبحث له أخذ ما أخذه ، فالقطع يسقط ، وإن أنكر السارق ذلك " .

وجاء في المغني لابن قدامة [ ٥٤١ - ٦٢٠ هـ = ١١٤٦ - ١٢٢٣ م ] : " وإن أقر المسروق منه أن المسروق كان ملكا للسارق ، أو قامت به بينة أو أن له فيه شبهة ، أو أن المالك أذن له في أخذها أو أنه سبّلها له لم يقطع " .

فالركن الأساسي لجريمة السرقة عدم رضا المجني عليه بأخذ ماله ، فإن رضي المجني عليه بأخذ المال كان الفعل مباحا لا جريمة فيه ( ).

وهذا الأمر مستقر عليه منذ فجر التاريخ في كل قوانين الدنيا تقريبا يوضح ذلك القاعدة الرومانية الشهيرة " لا يُعدُّ أذي لمن يرضي بالأذي " .

فالشريعة الإسلامية وإن بدت متفقة مع القانون الوضعي ، في أن رضا المسروق منه في جريمة السرقة يهدر ركن الجريمة ، وبالتالي فلا جريمة حينئذ .

إلا أن الشريعة الإسلامية تتفوق علي كل قوانين الدنيا ، وتتميز عليها في تحريم تضييع المال من غير مصلحة معتبرة شرعا ، وأوجبت علي العبد أن يتصرف في ماله بما فيه المصلحة ، فحرم الرب تعالي علي عبده تضييع ماله ، الذي هو عونه علي أمر دنياه وآخرته ، ولو رضي العبد بتضييع ماله من غير مصلحة معتبرة شرعا لم يعتبر رضاه في نفي الحرمة ( ).

<sup>١</sup> ( ) المبسوط ١٣٣/٩ ، مرجع سابق . وتبيين الحقائق ٢١٧/٣ ، مرجع سابق . وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢٢٩/٤ ، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥ هـ) ، الناشر: دار الحديث - القاهرة ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م وكفاية النبيه في شرح التنبيه ٢٧٥/١٧ ، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠ هـ) ، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م

<sup>٢</sup> ( ) نهاية المطلب في دراية المذهب ٢٧٣/١٧ . لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبوالمعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ) ،حقيقه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الذيب ، الناشر: دار المنهاج ، جدة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م ، وهذا المعني أيضا في المهذب للشيرازي ٣/٣٦٣ ، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦ هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . والمجموع للنووي ٩٥/٢٠ ، مرجع سابق .

<sup>٣</sup> ( ) التشريع الجنائي الإسلامي ٤٤٠/١ ، مرجع سابق .

<sup>٤</sup> ( ) الفروق ٣٢٥/١ ، أنوار البروق في أنواء الفروق ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى : ٦٨٤ هـ ) ، الناشر : عالم الكتب ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ . وفتح القدير ١٩١/٨ ، لكامل الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام ( المتوفى : ٨٦١ هـ ) ، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، الطبعة : بدون طبعة ، وبدون تاريخ

المبحث الثاني

رضا لا يهدم ركن الجريمة

المطلب الأول : الرضا بالاعتداء علي البدن

المطلب الثاني : قتل الرحمة

المطلب الثالث الانتحار

---



## المبحث الثاني

### رضا لا يهدم ركن الجريمة

#### تمهيد :

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الرضا بالجريمة لا يبيح الجريمة إلا إذا كان الرضا بالجريمة يهدم ركنا من أركان الجريمة ، كجرائم الاعتداء على الأموال ، فإذا كان الرضا بالجريمة لا يهدم ركنا من أركانها كجرائم الاعتداء على البدن ، أو ما يعرف بقتل الرحمة ، أو الانتحار ، فهذه الجرائم لا تباح بالرضا من المجني عليه ، ونفصل القول في ذلك في الصفحات التالية

## المطلب الأول

### الرضا بالاعتداء علي البدن

الاعتداء علي البدن قد ينتج عنه قتل المجني عليه ، وحينها نكون بإزاء جريمة جنائية علي النفس ، فإذا تسبب الاعتداء علي البدن في نتيجة دون القتل ، فهذه جنائية علي ما دون النفس ، ونوضح فيما يلي أثر رضا المجني عليه في الجنائيتين :-

#### أولاً : الرضا بالقتل

إذا رضي المجني عليه بالقتل ، وأذن للقاتل بارتكاب جريمته ، فهل الرضا بالقتل ، يبيح جريمة القتل ، ويسقط العقوبة أم لا ؟

#### للفقهاء رأيان في ذلك :

##### الرأي الأول :

ذهب جمهور الفقهاء الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلي أن الرضا بالقتل ، والإذن به ، لا يبيح الجريمة بحال من الأحوال ، ولا يعفي الجاني من العقوبة أبداً ، وذلك لأن عصمة النفس مما لا تباح إلا بما نص عليه الشرع ، والإذن بالقتل ليس مما يبيح قتل النفس ، فكان الإذن عدماً لا أثر له في إباحة ما حرم الله ، فيبقى الفعل محرماً معاقباً عليه ، باعتباره جريمة قتل مجرمة في شرع الله عز وجل .( )

ولكن أصحاب هذا الرأي ، اختلفوا فيما بينهم في تحديد عقوبة هذه الجريمة إلي فريقين :-

##### الفريق الأول :

وذهب أصحاب هذا الرأي إلي القول : بأن إذن المقتول ورضاه بالقتل لا يبيح القتل ، ولا يمنع الإثم ، ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن القاتل ، لكنه – أي الإذن – شبهة تدرأ الحد ، وهو القصاص ، وتوجب الدية علي القاتل ، وهذا قول لأبي حنيفة وأبي يوسف ، وقول لمحمد من

( ) عيُونُ الْمَسَائِلِ ص ٢٦٩ ، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ) ، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي ، الناشر: مطبعة أسعد، بَعْدَاد ، عام النشر: ١٣٨٦هـ. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٨٠/٧ ، لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . و تحفة الفقهاء ١٠٢/٣ ، لمحمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (المتوفى: نحو ٥٤٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. البيان والتحصيل ٥٧/١٦ ، وهو المسمى البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ) ، حقيقه: د محمد حجي وآخرون ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . وشرح مختصر خليل ٥/٨ ، لمحمد بن عبد الله الخرشني المالكي أبو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ) الناشر دار الفكر للطباعة - بيروت ، الطبعة: بدون طبعه وبدون تاريخ. ونهاية المطلب ٢٩١/١٦ ، مرجع سابق . العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ٢٩٦/١٠ ، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الراعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ) ، تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م . و الفروع ٣٦٤/٩ ، ٣٦٥ ، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ) ، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

الأحناف ، وقال به من المالكية ابن رشد الجد ، ورواية ابن حبيب عن أصبَغ ، وقال به من الشافعية إمام الحرمين الجويني ، وذلك لما روت أم المؤمنين عائشة [ ٩٠ هـ - ٥٨ هـ = ٦١٣ - ٦٧٨م ] - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : { ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير له أن يخطيء في العقوبة } (١). فرضا المجني عليه بالقتل ، وإذنه للجاني بارتكاب جريمته ، لا يبيح القتل ، ولكنه شبهة تدرأ القصاص عن الجاني ، وتنزل بالعقوبة من القصاص إلى الدية (٢).

### الفريق الثاني :

وذهب أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار الإذن بالقتل ، والرضا به الصادر من المجني عليه ، لا قيمة له ، ولا اعتبار له في شرع الله عز وجل ، لأن حرمة قتل النفس لا تباح إلا في أحوال محددة ليس منها الإذن بالقتل ، ولا الرضا به ، قال تعالى : { مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا } ( المائدة ٣٢ ) فالإذن بالقتل لا قيمة له ، ويجب علي الجاني القصاص لا الدية ، وهذا قول لزرر من الأحناف ، وسحنون من المالكية (٣) .

### الرأي الثاني :

وفي مقابل رأي الجمهور الأعظم من الفقهاء ، بأن الإذن بالقتل لا يبيح القتل ، ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن القاتل ، ذهب قليل من الفقهاء إلى القول : بأن الإذن بالقتل يبيح القتل ،

(١) حديث عائشة - رضي الله عنها - أخرجه الترمذي في سننه ، في أبواب الحدود ، باب ما جاء درء الحدود ٣٤/٤ حديث رقم [ ١٤٢٤ ] ، وقال أبو عيسى : وفي الباب عن أبي هريرة ، وقال الألباني : حديث ضعيف . سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، الترمذي ، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، بتحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م . وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک ، في كتاب الحدود ٤٢٦/٤ حديث رقم [ ٨١٦٣ ] ، وقال : هذا صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، المستدرک على الصحيحين ، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠ . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه ، في كتاب الحدود ، باب في درء الحدود بالشبهات ٥/١٢٢ حديث رقم [ ٢٨٥٠٢ ] ، المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العيسى (المتوفى: ٢٣٥هـ) ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ ، تحقيق: كمال يوسف الحوت . والبيهقي في السنن ، في كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات ٨/١٣٨ حديث رقم [ ١٧٠٥٧ ] ، السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م تحقيق: محمد عبد القادر عطا .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢/١٦٥ ، مرجع سابق . العناية شرح الهداية ٨/١٩١ ، مرجع سابق . التنبه علي مشكلات الهداية ٤/٥٥٠ ، لصدر الدين علي بن علي ابن أبي العز الحنفي (المتوفى ٧٩٢ هـ) ، تحقيق ودراسة: عبد الحكيم بن محمد شاكر (ج ١ ، ٢ ، ٣) - أنور صالح أبو زيد (ج ٤ ، ٥) ، أصل الكتاب: رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . البيان والتحصيل ١٦/٥٨ ، مرجع سابق . التوضيح شرح ابن الحاجب ٨/١٢٤ ، لخليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (المتوفى: ٧٧٦هـ) ، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب . ونهاية المطلب ١٦/٥٩١ ، مرجع سابق . والشرح الكبير للرافعي ١٠/٢٩٦ ، مرجع سابق . والفروع لابن مفلح ٩/٣٦٥ ، ٣٦٤ ، مرجع سابق .

(٣) الجوهرة النيرة ٢/١٣٧ ، مرجع سابق . وبدائع الصنائع ٧/١٨٠ ، مرجع سابق . والبيان والتحصيل ١٦/٥٧ ، مرجع سابق . وشرح مختصر خليل ٨/٥ ، مرجع سابق . والتوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ٨/١٢٤ ، مرجع سابق . والشرح الكبير للرافعي ١٠/٢٩٦ . والفروع لابن مفلح ٩/٣٦٥ ، ٣٦٤ ، مرجع سابق ، والذخيرة للقرافي ٥/٤٢٢ .

ويرفع المسؤولية الجنائية عن القاتل ، ولا يجب عليه قصاص ولا دية ، وهذه رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، وقول لأبي يوسف .

واستدلوا علي صحة ما ذهبوا إليه ، بأن من حق المجني عليه العفو عن العقوبة ، والإذن بالقتل يساوي العفو عن العقوبة ( ) ، ولكن هذا الرأي ضعيف ، ومرجوح ، ومردود بما سبق من أدلة .

### ثانيا : الرضا بما دون القتل :

وهو ما يعبر عنه الفقهاء بالجنابة علي ما دون النفس ، ومعناه الجنابة علي بدن الإنسان التي ينتج عنها أثرا غير القتل ، كالجرح ، أو الضرب ، أو القطع ، أو إذهاب منفعة العضو مع قطعه ، أو مع بقاءه ، أو غير ذلك .

### فهل الرضا بما دون القتل يبيح الجريمة أم لا ؟

#### للفقهاء رأيان في ذلك :

#### الرأى الأول

ذهب الشافعية والحنابلة وأكثر الأحناف والمالكية إلي أن الرضا بما دون القتل ، لا يبيح الجريمة ، ولا يجيزها ، ويبقى الفعل علي حكم الأصل غير جائز شرعا ، لأن الإنسان لا يملك نفسه ، ولا أي عضو منها ، حتي يأذن بإيقاع أي نصيب من الأذى علي النفس ، أو ما دون النفس من الضرب ، أو القطع ، أو إذهاب منافع الأعضاء ( ) ، وذلك لما روى أبو برزة الأسلمي [ ت : ٦٥ هـ = ٦٨٥ م ] - رضي الله عنه - قال :

(١) المبسوط للسرخسي ٩١/٢٤ ، مرجع سابق . وعيون المسائل للسمرقندي ص ٢٦٩ ، مرجع سابق ، وشرح منتهي الإرادات ٢٦٣/٣ ، والمسمى دقائق أولي النهي لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهي الإرادات ، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . ونيل المأرب بشرح دليل الطالب ٣١٥/٢ ، لعبد القادر بن عمر بن عبد القادر بن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشيباني (المتوفى: ١١٣٥هـ) ، المحقق: الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر - رحمه الله - الناشر: مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م ، أشرف علي طباعته : محمد رشيد رضا صاحب المنار . والفروع وتصحيح الفروع ٣٦٥/٩ ، ٣٦٤ ، مرجع سابق . والمبدع شرح المقنع ٢٠٦/٧ ، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح ، أبو إسحاق ، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

(٢) المبسوط للسرخسي ١٤/١٦ ، مرجع سابق . والهداية شرح بداية المبتدى ١٥٧/٣ ، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) ، المحقق: طلال يوسف ، الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان . الاختيار لتعليل المختار ١١٣/٢ ، مرجع سابق . و النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ٨٨/١٤ ، لأبي محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ) ، تحقيق: الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ وآخرون ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م . و الجامع لمسائل المدونة ٩٤٤/٢٣ ، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (المتوفى: ٤٥١ هـ) ، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعتها) ، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م . الذخيرة ٢٨٣/١٢ ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) ، تحقيق : محمد حجي و سعيد أعراب و محمد بو خبزة ، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م . وكفاية النبيه في شرح التنبيه ٤٥٣/١٥ ، مرجع سابق . النجم الوهاج في شرح المنهاج ١٣٨/٩ ، لكامل الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري أبو البقاء الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ) ، الناشر: دار المنهاج (جدة) ، تحقيق لجنة علمية بدار المنهاج ، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : { لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه ، وعن علمه فيما فعل ، وعن ماله من أين اكتسبه ، وفيم أنفقه ، وعن جسمه فيما أبلاه } .( )

فذهب جمهور الفقهاء إلي أن الرضا بالاعتداء علي البدن بما دون القتل ، لا يبيح الجريمة ، ولا يجيزها ، لأن الإنسان لا يملك نفسه ، ولا يحق له بأي وجه من الوجوه أن يوقع عليها أي ضرر ( ) ، قال تعالى : { وَلَا تُفْسِدُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهْكَةِ } ( البقرة : ١٩٥ ) فلا يجوز للإنسان أن يؤذى نفسه ، ولا أن يوقع بها ضرر ما ، صغر أو كبر ، قل أو كثر ، وقد دلت على ذلك أحاديث كثيرة ، منها ما روى عبادة بن الصامت ( ٣٨ ق هـ - ٣٤ هـ = ٥٨٦ - ٦٥٤ م ) - رضی الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - { قضى لا ضرر ، ولا ضرار } ( )

فإذا كان الرضا بالاعتداء علي البدن بما دون القتل لا يجوز شرعا ، فما الواجب في ذلك شرعا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى فريقين :-

#### ١ - الفريق الأول :

ذهب بعض الشافعية إلي وجوب القصاص علي الجاني ، إذا اعتدي علي إنسان فأحدث أثرا غير القتل ، وكان هذا الاعتداء من الجاني ، بناء علي رضا المجني عليه وإذنه ، فيجب القصاص ، لأن الإذن ليس شبهة تدرأ القصاص ، لأنه صادر من إنسان لا يملك إيقاع الأذى علي نفسه ، لأنها ليست ملكا له ( ) .

(١) حديث أبو برزة الأسلمي - رضي الله عنها - أخرجه الترمذي في سننه ، في أبواب الزهد ، باب في القيامة ٦١٢/٤ حديث رقم [ ٢٤١٧ ] ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الألباني : صحيح . وأخرجه أيضا الدارمي في سننه ، في المقدمة ، باب من كره الشهرة ٤٥٢/١ حديث رقم [ ٥٥٤ ] ، (سنن الدارمي) ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي ، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م . وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط ٣٤٨/٢ حديث رقم [ ٢١٩١ ] ، المعجم الأوسط ، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، الناشر: دار الحرمين - القاهرة

(٢) التنبيه علي مشكلات الهداية ٥٥٠/٤ ، مرجع سابق . والهداية شرح بداية المبتدى ١٥٧/٣ ، مرجع سابق . والاختيار لتعليل المختار ١١٣/٢ ، مرجع سابق . وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣٠٠/٤ ، مرجع سابق . والنوادر والزيادات علي ما في المدونة ٨٨/١٤ ، مرجع سابق . والجامع لمسائل المدونة ٩٤٤/٢٣ ، مرجع سابق . والذخيرة للقرافي ٢٨٣/١٢ ، مرجع سابق . وكفاية النبيه ٤٥٣/١٥ ، مرجع سابق . والنجم الوهاج شرح المنهاج ١٣٨/٩ ، مرجع سابق . (٣) حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أخرجه ابن ماجة في سننه ، في أبواب الأحكام ، باب من بني في حقه ما يضر بجاره ٤٣٠/٣ حديث رقم [ ٢٣٤٠ ] . وقال الأرئوط : صحيح لغيره . وأحمد في مسنده ٤٣٨/٣٧ حديث رقم [ ٢٢٧٧٨ ] . وعن أبي سعيد الخدري أخرجه الدار قطني في سننه ، ٥١/٤ برقم [ ٣٠٧٩ ] ، والحاكم في المستدرک ٦٦/٢ برقم [ ٢٣٤٥ ] ، وقال : صحيح علي شرط مسلم ، ووافقه الذهبي في تلخيصه .

(٤) العزيز شرح الوجيز ١٤٤/١٠ ، و ٢٤٦/١٠ ، والمعروف بالشرح الكبير للرافعي ، مرجع سابق . ومغني المحتاج في شرح المنهاج ٢٨٦/٥ ، لشمس الدين ، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

## ٢ - الفريق الثاني :

علي الجاني في هذه الحالة الدية ، ولا قصاص عليه ، ، لأن الإذن الصادر من المجني عليه ، شبهة تدرأ الحد ، والحدود تدرأ بالشبهات ، وذهب إلي هذا الرأي جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، وجمهور الشافعية ( ) .

### الرأي الثاني :

الرضا بالاعتداء علي البدن بما دون القتل ، من الضرب ، أو الجرح ، أو القطع ، أو غير ذلك ، يبيح الجريمة ، ويرفع المسؤولية الجنائية عن الجاني ، وذلك لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال ، فكان من حق الإنسان أن يأذن بهذا الاعتداء ، وروي هذا الرأي عن بعض الأحناف والمالكية ( ) .

### الرأي الرابع :

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، من أن الرضا بالاعتداء علي البدن بما دون القتل لا يبيح الجريمة ، ولا يجعلها جائزة شرعا ، ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن الجاني ، لأن بدن الإنسان ليس ملكا له ، بل هو ملك لله عز وجل وحده ، وإذا كان الأطراف يسلك بها مسلك الأموال ، فإن الشارع الحكيم حرم علي المسلم أن يضيع ماله ، أو أن ينفقه في مالا نفع فيه .

---

(١) المبسوط للرخسي الحنفي ١٤/١٦ ، مرجع سابق . ومنح الجليل شرح مختصر خليل ٣٠/٧ ، ، لمحمد بن أحمد بن محمد عليش ، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ) ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م . والشرح الكبير للرافعي ٢١٦/١٠ ، مرجع سابق . ومغني المحتاج للشربيني ٢٨٦/٥ ، مرجع سابق .

(٢) المبسوط للرخسي ١٤/١٦ ، مرجع سابق . والبحر الرائق ٢١٣/٣ ، مرجع سابق . والعناية شرح الهداية ١٩١/٨ ، مرجع سابق . والبيان والتحصيل ٥٧/١٦ ، مرجع سابق .

## المطلب الثاني

### قتل الرحمة

#### تعريف قتل الرحمة :

عرفه الدكتور يوسف القرضاوى بقوله هو :

تسهيل موت الشخص ، بدون ألم بسبب الرحمة لتخفيف معاناة المريض ، سواء بطرق فعالة أو منفعة (.) .

وهذا التعريف غير جامع لجميع أنواع القتل الرحيم ، لأن القتل الرحيم يشمل إنهاء الحياة ، أو تسهيل إنهائها بألم ، وبدون ألم .

ولكي يكون التعريف جامعاً لكل أفراد المعرف ، مانعاً من دخول ما ليس من قتل الرحمة في التعريف ، فأرى أن :

#### قتل الرحمة هو :

القيام بعمل إيجابي ، أو الامتناع عن عمل ، لإنهاء حياة مريض ميئوس من شفائه ، رحمة به .

#### وقتل الرحمة نوعان :

##### ١ - قتل الرحمة الإيجابي :

وهو القيام بعمل إيجابي ، من طبيب أو غيره ، لإنهاء حياة المريض الميئوس من شفائه ، شفقة عليه ، كإعطائه سما قاتلاً ، أو دواءً مميتاً ، بإذن المريض ، أو بدون إذنه .

##### ٢ - قتل الرحمة السلبي :

وهو الامتناع عن عمل ينتج عنه ، وفاة المريض الميئوس من شفائه ، رحمة به ، كعدم إعطائه الدواء ، أو عدم توصيله بأجهزة الإنعاش .

#### حكم قتل الرحمة

##### أولاً : حكم قتل الرحمة الإيجابي :

قتل الرحمة الإيجابي حرام شرعاً ، ولا يجوز بحال من الأحوال في ميزان الشرع أن يقوم طبيب أو غيره بإنهاء حياة المريض الميئوس من شفائه بأى صورة من الصور ، ولا يمنع من حرمة قتل الرحمة دافع الشفقة من طبيب أو من غيره ، بدعوى تخفيف آلام المريض ، التي يكابدها ، ويعانيها ، وسواء في ذلك أذن المريض ، ووافق علي هذا القتل أم لم يأذن ، وذلك لعموم الأدلة والنصوص التي تحرم قتل النفس ، والتي جاء بها القرآن الكريم ، والسنة المطهرة

(١) من هدي الإسلام فتاوى معاصرة ٢/ ٥٢٥ ، للدكتور يوسف القرضاوى ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

ولأن الله سبحانه وتعالى أرحم بخلقه من أنفسهم ، ومن الأم بولدها ، قال تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } (النساء : ٢٩) ، وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب ( ٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م ) - رضي الله عنه - قال : { قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِسَبِيٍّ فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ ، تَبْتَغِي ، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ ، أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَتَرُونَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قُلْنَا : لَا ، وَاللَّهِ وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلِدِهَا» ( ) .

فالله عز وجل أرحم بعباده كل عباده من الأم بولدها ، وذلك رغم كل ما يحدث علي ظهر هذا الكوكب للإنسان من مصائب وأهوال ، وأحداث جسام ، ومصائب عظام ، تبقي رحمة الله عز وجل بالإنسان كل الإنسان ، ولا يشك في ذلك مؤمن مهما لاقى من ابتلاءات ، وامتحانات ، فلا يجوز أن يدعي إنسان أنه أرف بالمريض الميئوس من شفائه من المولي عز وجل ، فيجب علي المؤمن أن يتلقي قضاء الله وقدره بالصبر والرضا ، ويعتبر المرض امتحانا من الله عز وجل ، يرفع به الدرجات ، ويحط به عنه السيئات إذا اقترن بالصبر والرضا ، قال تعالى : { وَتَلْبَسُوا بِسَبِيٍّ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ } (البقرة : ١٥٥)

وقال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (ال عمران : ٢٠٠)

وقال تعالى : { أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا } ( القصص : ٥٤ )  
وعن أبي هريرة ( ٢١ ق هـ - ٥٩ هـ = ٦٠٢ - ٦٧٩ م ) - رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلي الله عليه - : { ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا سقم ولا حزن ، حتي الهم يهيمه إلا كفر الله عنه من سيئاته } ( )

وعلي المريض وأهله الصبر ، ولا يجوز شرعا قتل الرحمة ، ولا حتي مجرد تمني الموت طلبا للراحة من آلام المرض ، ومصائب الحياة ، فعن أنس بن مالك - ( ١٠ ق هـ - ٩٣ هـ = ٦١٢ - ٧١٢ م ) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلي الله عليه - : { لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به ، ولكن ليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي } ( ) .

فمجرد تمني الموت حرام شرعا ، أما قتل الرحمة ، فهو جريمة قتل في ميزان الإسلام ، لا يجوز بحال من الأحوال .

وقد يظن البعض ، أن مسألة قتل الرحمة من المستجدات في هذا العصر ، ولم تكن معروفة عند علماء المسلمين ، ولكن فقهاءنا الأجلاء قد عرفوا هذه المسألة وتناولوها بالتبيين والتوضيح فجاء

(١) حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الأدب ، باب رحمة الولد وتقبله ومعاقبته ٨/٨ حديث رقم [ ٥٩٩٩ ] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب التوبة ، باب في سعة رحمة الله تعالى ٢١٠٩/٤ حديث رقم [ ٢٧٥٤ ] .

(٢) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب البر ، والصلة ، والاداب ، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن ١٩٩٢/٤ حديث رقم [ ٢٥٧٣ ] . وأحمد في مسنده ٣٩٧/١٣ حديث رقم [ ٨٠٢٧ ] . وابن أبي شيبة في مصنفه ، في كتاب الجنائز ، باب ما قالوا في ثواب الحمي والمرضى ٤٤١/٢ حديث رقم [ ١٠٨٠ ] .

(٣) حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب المرضى ، باب تمني المريض الموت ١٢١/٧ حديث رقم [ ٥٦٧١ ] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب كراهة تمني الموت ٢٠٤٦/٤ حديث رقم [ ٢٦٨٠ ] .



في كشف القناع ( ) ما نصه : " (ولا يجوز قتل البهيمة ولا ذبحها للإراحة لأنها مال ما دامت حية ، وذبحها إتلاف لها وقد نهى عن إتلاف المال كالآدمي المتألم بالأمراض الصعبة أو المصلوب بنحو حديد لأنه معصوم مادام حيا ) .  
فهذا نص من فقهاءنا الأجلاء القدامي - يشهد لسبقهم ونبوغهم - على عدم جواز قتل الرحمة ، قبل أن يعرف العالم ما يسمى قتل الرحمة .

### ثانيا : حكم قتل الرحمة السلبي :-

للفقهاء في هذه المسألة رأيان :-

#### الرأي الأول :-

قتل الرحمة السلبي مثله في الحرمة مثل قتل الرحمة الإيجابي ، لا فرق بينهما في الحرمة ، فكلاهما عدوان علي نفس حرم الله قتلها ، وتبرير ذلك بالرحمة بالمرضى ، والشفقة عليه ، والتألم لألمه ، كل ذلك وأكثر منه بكثير لا يبرر بأي حال من الأحوال قتل الرحمة بشقيه الإيجابي والسلبي .

#### الرأي الثاني :-

قتل الرحمة السلبي جائز شرعا ، لا حرمة فيه ، لأن أقصي ما فيه أنه عبارة عن عدم التداوي ، والتداوي ليس بواجب شرعا عند جمهور العلماء ( ) ، بل إن بعض العلماء كبدر الدين العيني [٧٦٢-٨٥٥هـ=١٣٦١-١٤٥١م] حكى إجماع العلماء علي أن التداوي مباح ( ) . لكن قال بوجود التداوي طائفة قليلة من العلماء ك بعض أصحاب الشافعي [١٥٠-٢٠٤هـ=٧٦٧-٨٢٠م] والإمام أحمد [١٦٤-٢٤١هـ-٧٨٠-٨٥٥م] كما حكاها في الروضة الندية ( ) ، وفي الفتاوي الكبرى ( ) ، لشيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١-٧٢٨هـ=١٢٦٣-١٣٢٨م] ، فعلي رأي الجمهور القائل : بأن التداوي مباح ، يكون قتل الرحمة السلبي مباحا ، لأنه ليس فيه أكثر من ترك التداوي ،

### بل قد تنازع العلماء أيهما أفضل التداوي أم الصبر ؟

فمنهم من قال : الصبر أفضل ، لحديث عبد الله بن عباس [٣ق هـ-٦٨هـ=٦١٦-٦٨٧م] - رضي الله عنهما - في الصحيحين عن الجارية التي كانت تصرع - يصيبها الصرع - وسألت النبي - صلي الله عليه وسلم - أن يدعو لها ، فقال : { إن أحببت أن تصبري ولك الجنة ، وإن أحببت دعوت الله أن يشفيك ؟ فقالت : بل أصبر ، ولكنني أتكشف ، فادع الله لي أن لا أتكشف ، فدعا لها أن لا تتكشف } ( ) .

( ) كشف القناع عن متن الإقناع ٤٩٥/٥ ، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية .

( ) تحفة المحتاج في شرح المنهاج ١٨٢/٣ ، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) ، روجعت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر الطبعة: بدون طبعة ، ١٩٨٣ م . المبدع في شرح المقنع ٢١٧/٢ ، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م . الروض المربع شرح زاد المستنقع ص ١٧٢ ، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي ، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير ، الناشر: دار المؤيد - مؤسسة الرسالة ( )<sup>٣</sup> البناية شرح الهداية ٢٦٧/١٢ ، لبدر الدين العيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .

( )<sup>٤</sup> الروضة الندية ٢٢٨/٢ ، لأبي الطيب صديق حسن خان (ت : ١٣٠٧ هـ) طبعة دار المعرفة .

( )<sup>٥</sup> الفتاوي الكبرى ٧/٣ ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٧ م .

( )<sup>٦</sup> حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب المرضي ، باب فضل من يصرع من الربح ١١٦/٧ حديث رقم [٥٦٥٢] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب البر ، والصلة ، والاداب ٤/١٩٩٤ حديث رقم [٢٥٧٦]

## المطلب الثالث

### الانتحار

الانتحار هو أن يقتل الشخص نفسه ، والانتحار نوعان :

انتحار إيجابي : وهو أن يقتل الشخص نفسه بعمل إيجابي كأن يطلق علي نفسه الرصاص ، أو يشنق نفسه ، أو يلقي بنفسه في بحر .

والانتحار السلبي : وهو أن يقتل الشخص نفسه بالامتناع عن عمل ، كأن يترك الأكل أو الشرب فترة من الزمن حتي يموت .

ولا فرق بين الاثنين – الانتحار السلبي والانتحار الإيجابي - في ميزان الشرع .

والسؤال هنا ، هل رضا الإنسان بقتل نفسه جائز شرعا ؟

لقد جاء الإسلام لحماية وصيانة النفس الإنسانية ، ضد أي اعتداء ، من الإنسان نفسه ، ومن غيره ، لذلك كان الانتحار في الإسلام حرام شرعا ، بل من أكبر الكبائر ، قال تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } (النساء: 29)

وقال تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ } ( الأنعام : ١٥١ )

وعن ثابت بن الضحاك [ ت : ٤٥ هـ = ٦٦٥ م ] - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال : { من قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة } (١) ، وعن جندب بن عبد الله - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال : { كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح ، فجزع ، فأخذ سكيناً فحز بها يده ، فما رقأ الدم حتى مات ، قال الله تعالى : بادرني عبيد بن نفسه ، حرمت عليه الجنة } (٢) .

فرضا الشخص بقتل نفسه لا يبيح الانتحار بحال من الأحوال ، ولا قيمة لهذا الرضا في ميزان الإسلام ، ولأن الإنسان لا يملك نفسه ، فلا يجوز له قتلها ، بل إن الكثير من الفقهاء يعدون قتل النفس وزرا ، وجرما أكبر من قتل الغير ، والمنتحر فاسق ، وباغ علي نفسه ، حتي قال بعضهم : لا يغسل ، ولا يصلي عليه كالبغاة ، وقيل : لا تقبل توبته تغليظا عليه (٣) .

(١) حديث ثابت بن الضحاك - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في قاتل النفس ٩٦/٢ برقم [١٣٦٣] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار ١٠٤/١ برقم [١٧٦]

(٢) حديث جندب بن عبد الله - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ١٧٠/٤ برقم [٣٤٦٣] . . ومسلم في صحيحه ، في كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار ١٠٧/١ برقم [١٨١] .

(٣) رد المحتار علي الدر المختار والمعروف بحاشية ابن عابدين ٢/٢١١ ، مرجع سابق . ودرر الأحكام ١/١٦٣ ، لمحمد بن فرامر بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ) ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ . ومراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح ص ٢٢٣ ، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ) ، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

بل إن بعض الأحاديث الواردة عن النبي - صلي الله عليه وسلم - تدل علي خلود المنتحر في النار فعن أبي هريرة (٢١ ق هـ - ٥٩ هـ = ٦٠٢ - ٦٧٩ م) - رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلي الله عليه - : { من تردى من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدًا مخلدًا فيها أبداً، ومن تحسى سما فقتل نفسه، فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبداً، ومن قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبداً } (١) .

---

(١) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الطب ، باب شرب السم والدواء به ١٣٩/٧ حديث رقم [٥٧٧٨] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ١٠٣/١ رقم [١٧٥]

### الفصل الثالث

الرضا من طرفى الجريمة

المبحث الأول : الزنا

المبحث الثانى : الربا

المبحث الثالث : الرياضة العنيفة

### الفصل الثالث

#### الرضا من طرفي الجريمة

#### المبحث الأول : الزنا

تعريف الزنا : هو جماع محرم بين رجل وامرأة ليست زوجته ولا ملك يمينه .

والزنا من أكبر الكبائر في الإسلام ، واعتبره القرآن الكريم من أقبح الجرائم التي تفتك بالجماعات الإنسانية ، لذا قرن النهي عنه بالقتل ، فقال سبحانه وتعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرِزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا (٣١) وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا (٣٢) وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا } (الإسراء الايات ٣١، ٣٢، ٣٣)

فجاء النهي عن الزنا بعد النهي عن قتل البنات وعن دفنهن أحياء ، لقبح جريمة الزنا ، ولفحشها ، ولذا شدد القرآن الكريم في عقوبة الزنا فقال تعالى : { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ } (النور : ٢)

والرضا بارتكاب جريمة الزنا من الرجل أو من المرأة لا اعتبار له في نظر الشارع ، وجريمة الزنا لا تقع أصلا إلا بالرضا ، وكان أهل الجاهلية لا يعاقبون علي الزنا لأنه بالتراضي بين الرجل والمرأة إلا إذا كان للمرأة زوج ، أو ولي يذب عن عرضه بنفسه ، فعن أبي هريرة ، وزيد بن خالد - رضى الله عنهما - ، أنهما أخبراه : { أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر ، وهو أفقههما : أجل يا رسول الله ، فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي أن أتكلم ، قال : «تكلم» قال : إن ابني كان عسيفا عند هذا - قال مالك : والعسيف الأجير - فزنى بامرأته ، فأخبروني أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم ، فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فرد عليك» وجلد ابنه مائة وغربه عاما ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها } ( ) .  
فهذا الافتداء الوارد في الحديث أثر مما كانوا عليه في الجاهلية ( ) .

(١) حديث أبي هريرة وزيد بن خالد أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الأيمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم - ١٢٩/٨ - حديث رقم [٦٦٣٣] . وأبو داود في سننه ، في كتاب الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها ١٥٣/٤ حديث رقم [٤٤٤٥] . والترمذي في سننه في أبواب الحدود ، باب ما جاء في الرجم علي الثيب ٣٩/٤ حديث رقم [١٤٣٣] والنسائي في سننه ، في كتاب آداب القضاة ، باب صون النساء عن مجلس الحكم ٢٤٠/٨ حديث رقم [٥٤١٠] وقال الألباني : صحيح .

(٢) زهرة التفاسير ٥١٣٨/١٠ ، لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى : ١٣٩٤هـ) ، دار النشر : دار الفكر العربي ، مدينة نصر القاهرة .

- التحرير والتنوير ١٤٨/١٠ ، والمسمي : تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ) ، الناشر : الدار التونسية للنشر - تونس ، سنة النشر : ١٩٨٤ هـ

وجاء الإسلام فقرر العقوبة المعروفة للزنا وهي :

جلد مائة وتغريب عام لغير المحصن ، والرجم بالحجارة حتي الموت للمحصن ، لكل من الرجل والمرأة علي السواء ، بلا أدني فرق ، وهذه العقوبة لمن اقترف هذه الجريمة - الزنا - برضاه ، فإن لم يكن أحدهما راضيا فهي جريمة أخري غير الزنا ليس هنا محل تفصيلها .

## المبحث الثاني : الربا

### تعريف الربا :

الربا في اللغة : مطلق الزيادة ، فهو أي الربا : الزيادة علي الشيء ، ومنه " أربي فلان علي فلان " إذا زاد عليه ، " وربا الشيء " إذا زاد علي ما كان عليه فعظم فهو يربو ربوا (١).

### والربا شرعا :

للربا شرعا تعريفات كثيرة من أفضلها ما يلي :

١ - الربا شرعا هو : الزيادة علي أصل المال من غير عوض يقابلها شرط لأحد المتعاقدين ، في عقد المعاوضة (٢).

٢ - الربا شرعا هو : كل زيادة مشروطة في العقد خالية عن عوض مشروع (٣).

والربا حرام في اليهودية والنصرانية والإسلام ، بل إن الربا لم يحل في شريعة قط (٤). قال تعالى : { وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ } ( النساء : ١٦١) . وحرمة الربا ثابتة بالقرآن والسنة المطهرة ، والإجماع ، بل إن حرمة الربا من المعلوم من الدين بالضرورة .

قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } ( البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩) .

### دليل حرمة الربا من السنة :

الأحاديث التي جاءت تنص صراحة علي حرمة الربا كثيرة منها :

ما روي عن أبي هريرة (٢١ ق هـ - ٥٩ هـ = ٦٠٢ - ٦٧٩ م) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « اجتنبوا السبع الموبقات» ، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم،

(١) تهذيب اللغة ٢٠٠/١٥ ، مرجع سابق . ولسان العرب ٣٠٥/١٤ ، مرجع سابق . الإبانة في اللغة العربية ١٧٨/٢ ، لسلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري ، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - وآخرون ، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م . والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٣/١ ، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) ، المحقق: د. حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ .

(٢) قاموس المصطلحات الاقتصادية ص ١٣٨ ، للدكتور محمد عمارة ، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

(٣) معجم لغة الفقهاء ص ١٩٥ ، للدكتور محمد رواس قلجعي ، الناشر دار النفائس ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

(٤) النجم الوهاج في شرح المنهاج ٥٨/٤ ، مرجع سابق .

والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات } (١). وعن عبد الله بن مسعود [ت : ٣٢ هـ - ٦٥٣ م] - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - : { لعن الله أكل الربا ، وموكله ، وشاهده ، وكاتبه } (٢).

وهذه الحرمة الثابتة للربا وأكله ، وموكله ، وشاهده ، وكاتبه ، وكل من أعان عليه ، والتي هي ثابتة في كل الأديان ، والشرائع ، لا يرفعها ولا يخفف منها رضا أي من العاقدين بالربا ، ولا رضا العاقدين كلاهما بالتعامل بالربا ، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١-٧٢٨هـ=١٢٦٣-١٣٢٨م] قال عن الربا ، وعن التراضي عن التعامل بالربا : " الربا هو آخر ما حرمه الله عز وجل ، وهو مال يؤخذ برضا صاحبه " (٣).

فرضا العاقدين أو أحدهما عن التعامل بالربا لا أثر له قط في رفع حرمة التعامل بالربا .

---

(١) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الوصايا ، باب قول النبي -صلي الله عليه وسلم - إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما ١٠/٤ حديث رقم [ ٢٧٦٦ ] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب الإيمان ، باب بيان الكبائر أو أكبرها ٩٢/١ حديث رقم [ ١٤٥ ] .

(٢) حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساقاة ، باب لعن أكل الربا وموكله ١٢١٨/٣ حديث رقم [ ١٥٩٧ ] . وأبو داود في سننه ، في كتاب البيوع ، باب في أكل الربا وموكله ٢٢٢/٥ حديث رقم [ ٣٣٣٣ ] . والنسائي في سننه ، في كتاب الزينة ، باب الموتشمت ، ١٤٧/٨ حديث رقم [ ٥١٠٢ ] ، وقال الألباني : صحيح . وأحمد في مسنده ٢٦٩/٦ ، ٢٧٠ ، حديث رقم [ ٣٧٢٥ ] .

(٣) الفتاوي الكبرى ٥٥٧/٣ ، مرجع سابق .



### المبحث الثالث

#### الرياضة العنيفة

الإسلام يحث علي الاهتمام بالبدن ، وبكل ما يحافظ علي البدن من الغذاء ، والدواء ، وممارسة الرياضة التي تنفع الجسم ، وتقوي البنين ، قال تعالى : { وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ } ( الأنفال : ٦٠ )

وفي الحديث الصحيح : { إن لربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذي حق حقه } (١).

وأخرج البيهقي [ ٣٨٤ - ٤٥٨ هـ = ٩٩٤ - ١٠٦٦ م ] في شعب الإيمان (٢)، عن عبد الله بن عمر [ ١٠ اق هـ - ٧٣ هـ = ٦١٣ - ٦٩٢ م ] - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - { علموا أبناءكم السباحة والرمي ، والمرأة الغزل }

وعن عمر بن الخطاب [ ٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م ] - رضي الله عنه - موقوفا { علموا غلمانكم العم ، ومقاتلتكم الرمي } (٣).

فالإسلام يأمر بالاهتمام بالقوة بكل أشكالها ، القوة المعنوية والتي من أهمها الإيمان بالله عز وجل ، وألا يخشى المؤمن أحد سوي الله عز وجل ، وكذلك يأمر الإسلام بالعناية بكل أشكال القوة المادية وصورها المختلفة ، من العلم والرياضة وغير ذلك .

والرياضة العنيفة في الإسلام منها ما هو مباح ، ومنها ما هو حرام ، فالمباح كل رياضة لا تلحق أذي أو ضررا بأي من اللاعبين ، وذلك كالمصارعة العربية ، والتي يسميها البعض مصارعة رومانية ، وهي تقف عند أن يطرح اللاعب منافسه أرضا فقط ، ولا يلحق به أذي أو ضرر فوق ذلك ، ويدل علي صحة هذا النوع من الرياضة العنيفة ما رواه أبو داود [ ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ = ٨١٧ - ٨٨٩ م ] وغيره في سننه ، عن ركانة بن عبد يزيد أنه صارع النبي -

صلي الله عليه وسلم - ، فصرعه النبي عليه الصلاة والسلام { (٤).

(١) حديث أبي جحيفة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الصوم ، باب من أقسم علي أخيه ليفطر في التطوع ٣٨/٣ حديث رقم [ ١٩٦٨ ] . والترمذي في سننه ، في أبواب الزهد ٦٠٨/٤ حديث رقم [ ٢٤١٣ ] ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وأبو يعلي في مسنده ١٩٣/٢ حديث رقم [ ٨٩٨ ] . وابن خزيمة في صحيحه ، في كتاب الصيام ، باب ذكر الدليل علي أن المفطر في صوم التطوع بعد دخوله فيه ٣٠٩/٣ حديث رقم [ ٢١٤٤ ] . صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) ، حقه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

(٢) شعب الإيمان ١٣٥/١١ حديث رقم [ ٨٢٩٧ ] ، شعب الإيمان للإمام أبي بكر البيهقي ، الناشر مكتبة الرشد ، الرياض ، بالتعاون مع دار السلفية ببومباي الهند ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ، تحقيق دكتور عبد العلي عبد الحميد حامد (٣) أخرجه أحمد في مسنده ٤٠٩/١ حديث رقم [ ٣٢٣ ] ، وابن حبان في صحيحه ، في كتاب الفرائض ، باب ذوي الأرحام ٤٠١/١٣ ، ٤٠١ ، حديث رقم [ ٦٠٣٧ ] ، صحيح ابن حبان ، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد ، التميمي ، أبو حاتم ، الدارمي ، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) ، حقه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، وقال الشيخ أحمد شاکر : إسناده صحيح .

وأما الرياضة العنيفة التي حرمها الإسلام ، فهي كل رياضة تلحق الضرر بالللاعب أو المنافس ، وذلك مثل الملاكمة ، والمصارعة الحرة ، ومصارعة الثيران ، فكل هذه الأنواع من الرياضة حرام في الإسلام ، لأنها تقوم علي أساس استباحة إيذاء كل من المتنافسين لآخر إيذاءً بالغاً في جسده ، قد يصل إلي العمي أو التلف الحاد ، أو المزمّن في المخ ، أو إلي الكسور البليغة ، وأحياناً كثيرة إلي الموت . فكل هذا أو بعضه يجعل من هذه الألعاب العنيفة عملاً محرماً في الإسلام ، لقوله تعالى : { **ولا تلقوا بأيديكم إلي التهلكة** } ( البقرة : ١٩٥ )

وعن أبي هريرة ( ٢١ ق هـ - ٥٩ هـ = ٦٠٢ - ٦٧٩ م ) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلي الله عليه - : { **وإذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه** } (١). ولعبة مثل الملاكمة تقوم أساساً علي ضرب الوجه ، فهي مخالفة لنص الحديث الشريف ، فتكون لعبة محرمة ، وأكثر من ذلك فقد قال الحافظ ابن حجر [٧٧٣- ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٨ م ] في الفتح (٢) : " ويدخل في النهي كل من ضرب في حد ، أو تعزير ، أو تأديب ، وقد وقع في حديث أبي بكر [ ت : ٥٢ هـ = ٦٧٢ م ] وغيره عند أبي داود [ ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ = ٨١٧ - ٨٨٩ م ] وغيره في المرأة التي زنت فأمر النبي - صلي الله عليه وسلم - برجمها ، وقال : { **ارموا واتقوا الوجه** } (٣) ، وإذا كان ذلك في حق من تعين إهلاكه ، فمن دونه أولي ، قال النووي [ ٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٤ - ١٢٧٨ م ] : قال العلماء : إنما نهى عن ضرب الوجه ، لأنه لطيف يجمع المحاسن ، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه ، فيخشى من ضربه أن تبطل ، أو تنتشوه كلها أو بعضها ، والشين فيها فاحش ، لظهورها ، وبروزها ، بل لا يسلم إذا ضربه غالباً من شين "

فلعب الملاكمة حرام شرعاً للاعب والمنافس ، لما ينتج عنها من ضرر وأذي كبير ، ومثل الملاكمة في الحرمة كل أنواع الرياضة التي توقع الأذي والضرر ببدن الإنسان ، ولا أثر ولا قيمة ولا اعتبار لرضا اللاعب أو المنافس علي هذا الحكم ، لأن بدن الإنسان أمانة ، وهو في الوقت ذاته ليس ملكاً للإنسان ، فيحرم علي المسلم أن يوقع الأذي بنفسه أو بغيره .

(١) حديث ركانة بن عبد يزيد أخرجه أبو داود في سننه ، في كتاب اللباس ، باب في العمائم علي القلائس ١٧٧/٦ حديث رقم [ ٤٠٧٨ ] . والترمذي في سننه ، أبواب اللباس ، باب في العمائم علي القلائس ٢٤٧/٤ حديث رقم [ ١٧٨٤ ] . والحاكم في المستدرک ، في كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر مناقب ركانة بن عبد يزيد ٥١١/٣ حديث رقم [ ٥٩٠٣ ] . وأبو يعلى في مسنده ٥/٣ برقم [ ١٤١٢ ] . والطبراني في الكبير ٧١/٥ حديث رقم [ ٤٦١٤ ] . والبيهقي في شعب الإيمان ، في الملابس والزي والأواني ، فصل في العمائم ٢٩٢/٨ حديث رقم [ ٥٨٤٧ ]

(٢) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب العتق ، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه ١٥١/٣ حديث رقم [ ٢٥٥٩ ] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب البر والصلة ، والآداب ، باب النهي عن ضرب الوجه ٢٠١٦/٤ حديث رقم [ ٢٦١٢ ] .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٨٢/٥ ، ١٨٣ .

(٤) حديث أبي بكر - رضي الله عنه - أخرجه أبو داود في سننه ، في كتاب الحدود ، باب المرأة التي زنت فأمر النبي - صلي الله عليه وسلم - برجمها من جهينة ٤٩١/٦ حديث رقم [ ٤٤٤٤ ] . والبيهقي في السنن ، في كتاب الحدود ، باب ما جاء في حفر المرجوم والمرجومة ٣٨٥/٨ حديث رقم [ ١٦٩٦٧ ]

الفصل الرابع

رضا غير المجنى عليه

## الفصل الرابع

### رضا غير المجنى عليه

الرضا بالجريمة من أي إنسان يعتبر في نظر الإسلام كالجريمة ذاتها ، بلا أدنى فرق ، ومقتترف جرم الرضا بالجريمة مجرم في نظر الإسلام كالجاني سواء بسواء ، ودل علي صحة هذا القول : القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وإجماع الأمة ، والآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم .

أولا : الأدلة من القرآن الكريم :

١ - قال تعالى : { لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَتَقْوُلُ دُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ } (آل عمران : ١٨١)

وجه الدلالة :

قال أبو المفسرين الإمام الطبري [ ٢٢٤ - ٣١٠ هـ = ٨٣٩ - ٩٢٣ م ] في تفسيره (١) : " فإن قال قائل : كيف قيل : { وقتلهم الأنبياء بغير حق } وقد ذكرت الآثار ، أن الذين عنوا بقوله { لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير } بعض اليهود الذين كانوا على عهد نبينا محمد - صلي الله عليه وسلم - ولم يكن من أولئك أحد قتل نبيا من الأنبياء ، لأنهم لم يدركوا نبيا من أنبياء الله فيقتلوه ؟

قيل : إن معني ذلك علي غير الوجه الذي ذهبت إليه ، وإنما قيل ذلك كذلك ، لأن الذين عني الله تبارك وتعالى بهذه الآية كانوا راضين بما فعل أوائلهم من قتل من قتلوا من الأنبياء ، وكانوا منهم ، وعلي منهاجهم ، من استحلال ذلك ، واستجازته ، فأضاف جل ثناؤه فعل ما فعله من كانوا علي منهاجه وطريقته إلي جميعهم "

وقال الإمام القرطبي [ ٦٠٠ - ٦٧١ هـ = ١٢٠٤ - ١٢٧٣ ] في تفسيره (٢) : " قوله تعالى : ( وقتلهم الأنبياء بغير حق ) أي ونكتب قتلهم الأنبياء ، أي رضاهم بالقتل . والمراد قتل أسلافهم الأنبياء ، لكن لما رضوا بذلك صحت الإضافة إليهم ، قلت : - أي الإمام القرطبي - وهذه مسألة عظي ، حيث يكون الرضا بالمعصية معصية . "

وجاء في تفسير الخازن [ ٦٧٨ - ٧٤١ هـ = ١٢٨٠ - ١٣٤٣ م ] (٣) : " وإنما نسب قتل الأنبياء إلى اليهود الذين كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما فعله أسلافهم وأوائلهم لأنهم رضوا بفعلهم فنسب إليهم . وقيل في معني الآية : سنكتب علي هؤلاء ما قالوا بأنفسهم ونكتب عليهم أيضا رضاهم بقتل آبائهم الأنبياء "

(١) تفسير الطبري ٧ / ٤٤٦ ، مرجع سابق .

(٢) تفسير القرطبي ٤ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، مرجع سابق .

(٣) تفسير الخازن ١ / ٣٢٧ ، والمسمى : لباب التأويل في معاني التنزيل ، لعلي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ، تصحيح محمد علي شاهين .

٢ - قال تعالى : { وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا } (النساء : ١٤٠)

وجه الدلالة :

قال الإمام البغوي [ ت : ٥١٠ هـ = ١١١٤ م ] في تفسيره (١) : " إنكم إذا مثلهم - أي - إن قعدتم عندهم ، وهم يخوضون ويستهزئون ، ورضيتم به ، فأنت كفار مثلهم "

وقال الإمام فخر الدين الرازي [ ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠ م ] في تفسيره مفاتيح الغيب ، والمسمى بالتفسير الكبير (٢) : " قال أهل العلم : هذا يدل علي أن من رضي بالكفر فهو كافر ، ومن رضي بمنكر يراه ، وخالط أهله ، وإن لم يباشر كان في الإثم بمنزلة المباشر ، بدليل أنه تعالى ذكر لفظ المثل ها هنا "

٣ - قال تعالى : { فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا } (الشمس : ١٤)

وجه الدلالة :

قال الإمام المراغي [ ت : ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م ] في تفسيره (٣) ، تعقيبا علي هذه الآية { فكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا } : " إنهم لما رضوا بهذا الفعل ، نسب إليهم جميعا ، كأنهم صنعوه معه "

وجاء في تفسير اللباب (٤) : " فعقروها أي عقرها الأشقي ، وأضاف إلي الكل ، لأنهم رضوا بفعله فالقاتل للناقة كان واحدا فقط ، وأضاف المولي سبحانه وتعالى الفعل إلي الجماعة ، ووصفهم بأنهم جميعا قتلة ، وعاقبهم جميعا عقاب القاتل مع أنهم لم يباشروا الفعل ، وسبب ذلك هو رضاهم بما فعل ذلك القاتل (٥) .

فصوص القرآن صريحة في إفادة أن الرضا بالمعصية كالمعصية ، وأن الرضا بالجريمة كالجريمة .

والخلاصة :

(١) تفسير البغوي ٣٠١/٢ ، والمسمى معالم التنزيل في تفسير القرآن ، لمحيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى : ٥١٠ هـ) ، المحقق : حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

(٢) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ٢٤٧/١١ ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى : ٦٠٦ هـ) ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الثالثة - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

(٣) تفسير المراغي ١٧١/٣٠ ، لأحمد مصطفى المراغي ، الناشر شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣٦٦/٢٠ ، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي ( ت : ٧٧٥ ) ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وعلي معوض .

(٥) تفسير الرازي ١٧٩/٣١ ، مرجع سابق .

نهى القرآن الكريم المسلمين عن مجرد مجالسة الكفار والمنافقين ، واعتبار من خالف هذا الأمر من المسلمين ، وجلس مجرد الجلوس مع الكفار ، أنه كافر مثلهم إن رضي بما هم عليه ، حتي ولو لم يتكلم ، كل ذلك يستلزم النهي علي أكد وجه ، وأبلغه ، عن الرضا بالمعصية صغيرة كانت ، أو كبيرة ، لأن الرضا بالمعصية كالمعصية ، والرضا بالجريمة كالجريمة ذاتها .

### ثانيا : الأدلة من السنة المطهرة :

١ - عن العُرس بن عميرة الكندي ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : { إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرها - وقال مرة : فأنكرها - كان كمن غاب عنها ، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها } (١).

### وجه الدلالة :-

قال العلامة ابن رجب الحنبلي [ ٧٣٦ - ٧٩٥ هـ = ١٣٣٦ - ١٣٩٣ م ] في تعليقه علي هذا الحديث (١) : " من غاب عن معصية فرضيها ، كان كمن شهدها وقد رضي علي إنكارها ولم ينكرها ، لأن الرضا بالخطايا من أقبح المحرمات "

٢ - عن أبي سعيد الخدري [ ١٠ ق هـ - ٧٤ هـ = ٦١٣ - ٦٩٣ ] - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : { من رأي منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان } (٢).

### وجه الدلالة :

الأمر بالمعرف ، والنهي عن المنكر واجب علي كل مسلم بالكتاب والسنة والإجماع (٣) ، فإن لم يستطع الإنكار باليد أو اللسان ، فلا أقل من الإنكار بالقلب ، وأول مراتب الإنكار بالقلب ألا

(١) حديث العرس بن عميرة - رضي الله عنه - أخرجه أبو داود في سننه ، في أول كتاب الملاحم ، باب الأمر والنهي ، ٤٠٢/٦ حديق رقم [ ٤٣٤٥ ] . وقال الألباني : حديث حسن ، وكذلك قال الأرئوط . وأخرجه الطبراني في الكبير ١٧ / ١٣٩ حديث رقم [ ٣٤٥ ] .

وأخرجه أيضا أبو داود مرسلا عن عدي بن عدي ٤٠٢/٦ حديث رقم [ ٤٣٤٦ ] . وأخرجه البيهقي في السنن ، موقوفا علي عبد الله بن مسعود ٤٣٤/٧ حديث رقم [ ١٤٥٥١ ] .  
(٢) جامع العلوم والحكم ٩٥١/٣ ، لابن رجب الحنبلي ، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م ، تحقيق د محمد الأحمد أبو النور .

(٣) حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتا الإيمان ، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ٦٩/١ حديث رقم [ ٧٨٠ ] . وأبو داود في سننه ، في كتاب الصلاة ، باب الخطبة ٣٤٩/٢ حديث رقم [ ١١٤٠ ] . والترمذي في أبواب الفتن ، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب ٤٦٩/٢ ، ٤٧٠ حديث رقم [ ٢١٧٢ ] . وأحمد في مسنده ٤٢/١٨ حديث رقم [ ١١٤٦٠ ] . وقال الألباني : صحيح .

(٤) شرح النووي علي مسلم ٢٢/٢ ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٣٩٢ هـ . وشرح أبي داود للعيني ٤٨٥/٤ . وشرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد ص ١١٢ ، لمحمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ) ، الناشر مؤسسة الريان ، الطبعة السادسة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . وحاشية السندي عل سنن ابن ماجه ٣٨٦/١ .

يرضي عن المنكر ، فإن من رضي بالمعصية لن ينكر بقلبه ، ومن لم ينكر بقلبه ، فقد ارتكب إثما عظيما بإجماع أهل العلم (١).

واتضح مما سبق أن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر واجب علي كل مسلم ، وأقل مراتب الإنكار : تكون بالقلب لمن عجز عن الإنكار باليد أو اللسان ، وأدنى مراتب الإنكار بالقلب هي كراهية المنكر ، وعدم الرضا به (٢).

ويزيد الأمر وضوحا العلامة أبو الحسن الهروي [ ت : ١٠١٤ هـ = ١٦٠٦ م ] فيقول (٣):

" إذا رأي منكرا معلوما من الدين بالضرورة فلم ينكره ، ولم يكرهه ، ورضي به ، واستحسنه كان كافرا "

٣ - عن أم سلمة [ ٢٨ ق هـ - ٦٢ هـ = ٥٩٦ - ٦٨١ م ] - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : { إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن كرهه فقد برئ ، ومن أنكركم فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع ، قالوا يا رسول الله : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا } (٤).

#### وجه الدلالة :

قال النووي في شرح مسلم (٥) تعقيبا علي هذا الحديث [ ٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٤ - ١٢٧٨ م ] : " وقوله صلى الله عليه وسلم : { ولكن من رضي وتابع } معناه : ولكن الإثم والعقوبة علي من رضي وتابع ، وفيه دليل علي أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأتهم بمجرد السكوت ، بل إنما يأتهم بالرضى به ، أو بأن لا يكرهه بقلبه "

فالرضا بالجريمة كالجريمة ذاتها ، والرضا بالمعصية كالمعصية نفسها .

٤ - عن أنس بن مالك ( ١٠ ق هـ - ٩٣ هـ = ٦١٢ - ٧١٢ م ) - رضي الله عنه - أن رجلا سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الساعة ، فقال : متى الساعة ؟ قال : « وماذا أعددت لها » . قال : لا شيء ، إلا أنني أحب الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « أنت مع من أحببت » (٦).

(١) جامع العلوم والحكم ٩٥١/٣ ، مرجع سابق . و التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ١٥٠/٢ ، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم ، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٢٠٨/٨ ، لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) ، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م . و التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ١٥٠/٢ ، مرجع سابق .

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٢٠٨/٨ ، مرجع سابق .

(٤) حديث أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الإمارة ، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع ١٤٨٠/٣ حديث رقم [ ١٨٥٤ ] . والبيهقي في السنن ، في كتاب قتال أهل البغي ، باب الصبر على أذى يصيبه من جهة إمامه ، وإنكار المنكر من أموره بقلبه ٢٧٢/٨ حديث رقم [ ١٦٦٢٠ ]

(٥) شرح النووي علي مسلم ٢٤٣/١٢ ، مرجع سابق . وهذا الكلام أيضا نقله صاحب مرقاة المفاتيح في ٢٣٩٧/٦ ،

(٦) حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب المناقب ، باب مناقب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ١٢/٥ حديث رقم [ ٣٦٨٨ ] . ومسلم في صحيحه ، في كتاب كتاب البر والصلة والآداب ،

باب المرء مع من أحب ٢٠٣٢/٤ حديث رقم [ ٢٦٣٩ ] .

## وجه الدلالة :

قال العلامة محمد إسماعيل الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ = ١٦٨٨ - ١٧٦٨ م) في التتوير (١) :

" في هذا الحديث دليل علي أن أعمال القلوب كأعمال الجوارح في الإثم وعدمه ، وفيه دليل علي أن الرضا بالقبيح قبيح " .

فالحديث ينص علي أن من أحب الرسول - صلي الله عليه وسلم - حشر معه ، ومن أحب ظالما حشر معه ، ومن أحب قاتلا حشر معه ، ومن أحب كافرا حشر معه ، وما ذلك إلا لأن الرضا بالمعصية كالمعصية ، والرضا بالجريمة كالجريمة .

## ثالثا : الإجماع :

الرضا بالجريمة كالجريمة ذاتها بلا أدني فرق ، بين المباشر للجريمة بجوارحه والراضي بها فقط بقلبه ، فالشارع الحكيم يسوي بين المباشر بيده وجوارحه ، وبين الراضى بقلبه فقط ، حتى ولو لم يحرض الراضى على الجريمة ، ولم يشجع عليها ، ولم يكافئ الجاني ، ولم يثنى عليه بعد إتيان الجريمة .

فالرضا بالمعصية في ميزان الإسلام كالمعصية ذاتها ، مهما كان حجم هذه المعصية ، كبيرة كانت أم صغيرة .

هذا الحكم الذي هو التسوية بين المباشر للجريمة ، وبين الراضى بها فقط أجمع عليه علماء الإسلام قاطبة ، وقد نص فقهاءنا الأجلاء على أن الرضا بالكفر كفر بالإجماع (٢).

وإذا كان الكفر هو أكبر الكبائر في الإسلام ، وأعظم الذنوب والمعاصي في شرعنا الحنيف ، فيكون من باب الأولى الرضا بأى معصية كالمعصية ذاتها بالإجماع .

## رابعا : الآثار عن السلف رضوان الله عليهم :

١ - روى عن عمر بن عبد العزيز [ ٦١ - ١٠١ هـ = ٧٨١ - ٧٢٠ م ] - رضى الله عنه - أنه أخذ قوما يشربون الخمر ، فقبل له عن أحد الحاضرين : إنه صائم ، فحمل عليه الأدب وقرأ هذه الآية { إنكم إذا مثلهم } ، أي إن الرضا بالمعصية معصية ،

(١) التتويرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ١٥٠/٢ ، مرجع سابق .

(٢) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي ٤٢٥/٢٦ ، مرجع سابق . واللباب في علوم الكتاب ٤٧٨/١٦ ، مرجع سابق . والإحكام شرح أصول الأحكام ١١٥/٢ ، لعبد الرحمن بن قاسم النجدي . وأيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ٥٥٩/١ ، لجابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الخامسة ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م . وفتح الحميد في شرح التوحيد ص ١٠٥٧ ، لعثمان بن عبد العزيز بن منصور التميمي ، طبعة دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ، تحقيق دكتور سعود بن عبد العزيز العريفي ، ودكتور حسين جليعب السعيدى . ومباحث العقيدة في سورة الزمر ص ١٤٢ ، لناصر بن علي عايض حسن الشيخ ، الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م



ومعنى حمل عليه الأدب أى شدد عليه العقوبة (.) .

٢ - حَسَنَ رَجُلٌ عِنْدَ الشَّعْبِيِّ [١٩ - ١٠٣ هـ = ٦٤٠ - ٧٢١ م] ، قَتَلَ عُمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ لَهُ الشَّعْبِيُّ : شَرَكْتَ فِي دَمِهِ . فَجَعَلَ الرِّضَا بِالْقَتْلِ قِتْلًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢) .

والخلاصة :

أن الرضا بالجريمة كالجريمة ، والله أعلم .

---

(١) تفسير القرطبي ٤/١٨ ، مرجع سابق . والبحر المحيط في التفسير ٤/١٠٣ ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) ، المحقق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة : ١٤٢٠ هـ . والتفسير الوسيط للقرآن الكريم ٣/٣٥٣ ، لمحمد سيد طنطاوي الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة - القاهرة ، الطبعة : الأولى ، تاريخ النشر: يناير ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ م .

(٢) تفسير القرطبي ٤/٢٩٤ ، مرجع سابق . واللباب في علوم الكتاب ٦/٩٠ ، مرجع سابق . وأيسر التفاسير للجزائري ١/٤١٨ ، مرجع سابق .

## الخاتمة

توصل هذا البحث بفضل الله سبحانه وتعالى إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلي :-  
١ - الرضا لغة : بمعنى سرور القلب ، وطيب النفس ، وهو ضد السخط والكراهية .

وفي اصطلاح الفقهاء هو : اختيار الشيء بقبول واستحسان .

### ٢ - تعريف الجريمة لغة :

الجريمة : الذنبُ والجُرْمُ وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة .

### وفي اصطلاح الفقهاء :

إتيان شيء محرم معاقب على إتيانه ، أو ترك شيء محرم الترك معاقب على تركه .

### ٣ - قاعدة الرضا بالجريمة :

الأصل في الشريعة الإسلامية أن رضا المجني عليه بالجريمة وإذنه فيها لا يبيح الجريمة ، ولا يرفع حرمتها في الشريعة الإسلامية ، ولا يؤثر علي المسؤولية الجنائية إلا إذا هدم الرضا ركنا من أركان الجريمة .

### ٤ - تحرير القول في قاعدة الرضا بالجريمة:

الجرائم نوعان : جرائم تضر بالمجتمع ، وجرائم خاصة تضر بالفرد ، فالجريمة العامة التي تمسّ كيان المجتمع لا أثر ولا قيمة لرضا المجني عليه ، ولا غير المجني عليه في رفع حرمة هذه الجرائم ، ولا في إلغاء المسؤولية الجنائية الناشئة عنها .

وأما الجريمة الخاصة التي تمسّ كيان الفرد ، فلا أثر ولا قيمة أيضا لرضا المجني عليه ، ولا غيره فيها ، إلا إذا كانت الجريمة الخاصة يسقط ركنها برضا المجني عليه ، وهي فقط جرائم إتلاف المال الخاص بكل أشكاله ، من زروع وعقار وحيوان ، ومصانع وغير ذلك ، وأما رضا المجني عليه في جرائم الاعتداء علي النفس ، وما دونها ، والأعراض وما شابه ، والنسل والدين ، فكل هذه الجرائم لا قيمة لرضا المجني عليه ، ولا غيره فيها .

### ٥ - إذن المقتول للقاتل ورضاه بالقتل :

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن الإذن بالقتل لا يبيح القتل ، ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن القاتل ، ويجب على القاتل الدية لأن الإذن شبهة تسقط القصاص ، وقيل يجب القصاص .

وذهب قليل من الفقهاء إلي القول : بأن الإذن بالقتل يبيح القتل ، ويرفع المسؤولية الجنائية عن القاتل ، ولا يجب عليه قصاص ولا دية .

### ٦ - قتل الرحمة هو :

القيام بعمل إيجابي ، أو الامتناع عن عمل ، لإنهاء حياة مريض ميئوس من شفائه ، رحمة به .

**وقتل الرحمة نوعان : ١ - قتل الرحمة الإيجابي :**

وهو القيام بعمل إيجابي ، من طبيب أو غيره ، لإنهاء حياة المريض الميئوس من شفائه ،

**٢ - قتل الرحمة السلبي :**

وهو الامتناع عن عمل ينتج عنه ، وفاة المريض الميئوس من شفائه ، رحمة به ،

**٧ - حكم قتل الرحمة : أولا : حكم قتل الرحمة الإيجابي :**

قتل الرحمة الإيجابي حرام شرعا ، ولا يجوز بحال من الأحوال في ميزان الشرع أن يقوم طبيب أو غيره بإنهاء حياة المريض الميئوس من شفائه بأى صورة من الصور .

**ثانيا : حكم قتل الرحمة السلبي :-**

للفقهاء في هذه المسألة رأيان :- **الرأي الأول :-**

قتل الرحمة السلبي مثله في الحرمة مثل قتل الرحمة الإيجابي ، لا فرق بينهما في الحرمة .

**الرأي الثاني :-**

قتل الرحمة السلبي جائز شرعا ، لا حرمة فيه ، لأن أقصى ما فيه أنه عبارة عن عدم التداوي .

**٨ - الانتحار في الإسلام حرام شرعا ، بل من أكبر الكبائر ، قال تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } (النساء: 29) .**

**٩ - الزنا : هو جماع محرم بين رجل وامرأة ليست زوجته ولا ملك يمينه . والزنا من أكبر الكبائر في الإسلام .**

**١٠ - تعريف الربا : الربا في اللغة : مطلق الزيادة .**

**والربا شرعا هو : الزيادة علي أصل المال من غير عوض يقابلها شرط لأحد المتعاقدين ، في عقد المعاوضة .**

والربا حرام في اليهودية والنصرانية والإسلام ، بل إن الربا لم يحل في شريعة قط .

**١١ - الرياضة العنيفة هي : كل رياضة تلحق الضرر باللعب أو المنافس ، وذلك مثل الملاكمة ، والمصارعة الحرة ، ومصارعة الثيران ، فكل هذه الأنواع من الرياضة حرام في الإسلام .**

**١٢ - حكم رضا غير المجنى عليه بالجريمة :**

الرضا بالجريمة من الغير ، هو ارتكاب الجريمة ، والرضا بالمعصية ، كالمعصية تماما ، وهذا في حساب الآخرة لا في قوانين الدنيا .

### ملخص البحث

يتناول هذا البحث توضيح حكم الرضا بالجريمة فى ميزان الشريعة الإسلامية ، والرضا عن الفقهاء هو اختيار الشيء بقبول واستحسان

وعرف الفقهاء الجريمة بأنها فعل شيء محرم معاقب علي فعله ، أو ترك شيء محرم التترك معاقب علي تركه .

وقاعدة الرضا بالجريمة في الإسلام مبنية علي أن رضا المجنى عليه بالجريمة وإذنه فيها لا يبيح الجريمة شرعا ، ولا يرفع المسؤولية الجنائية إلا إذا هدم الرضا ركنا من أركان الجريمة .

وتحرير القول في قاعدة الرضا بالجريمة ، أن الجرائم نوعان :

جرائم تضر بالمجتمع ، وجرائم تضر بالفرد ، فالجريمة العامة التي تمس كيان المجتمع لا أثر ولا قيمة لرضا المجنى عليه ولا غير المجنى عليه فى رفع حرمة هذه الجرائم ، ولا فى إلغاء المسؤولية الجنائية الناشئة عنها .

وأما الجريمة الخاصة التي تمس كيان الفرد ، فلا أثر ولا قيمة لرضا المجنى عليه ولا غيره فيها ، إلا إذا كانت الجريمة الخاصة مما يسقط ركنها برضا المجنى عليه ، وهى فقط جرائم إتلاف المال الخاص بكل أشكاله ، من زروع وعقار وحيوان ومصانع وغير ذلك .

وأما رضا المجنى عليه فى جرائم الاعتداء على النفس وما دونها ، والأعراض وما شابه ، والنسل ، والدين فكل هذه الجرائم لا قيمة لرضا المجنى عليه ، ولا غيره فيها .

وتناول هذا البحث أيضا حكم الرضا بالجريمة من غير المجنى عليه ، فالشريعة الإسلامية تعتبر أن الرضا بالجريمة من الغير هو كارتكاب الجريمة ، والرضا بالمعصية كالمعصية تماما ، وهذا فى حساب الآخرة لا فى قوانين الدنيا .

### **Abstract in English**

This research deals with clarifying the rule of crime consent according to Islamic law .

As for jurists, the consent is choosing the thing with acceptance. They defined crime that it is doing something Forbidden punishable to do or leaving something duty punishable to leave .

In Islam, crime consent is based on that the crime victim`s consent doesn`t allow crime legally and it doesn`t lift criminal responsibility unless the consent demolishes pillar from the pillars of crime.

Briefly in the matter of crime .

Briefly in the matter of crime consent that there are two types of crimes : crimes are harmful to society and individual crimes .

In general crimes which affect society, victim`s consent or other has no value in cancelling sanctity of crimes and in abolition of criminal responsibility .

As for special crime affecting individual, victim`s consent has no value in it unless victim`s consent demolishes its pillar and they are only the crimes of extravagance money in all its forms as cereals, real estate, animal, factories and other things.

Victim`s consent has no value in the crime of assault on self, symptoms, sons and religion.

This research illustrates the rule of anyone`s consent of crime .

Islamic law considers consent to the crime as crime commission and consent sin as sin commission and this will be in the Hereafter Account and it isn`t in minimum laws .

### مصادر البحث

- الإبانة في اللغة العربية ، لسلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري ، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - وآخرون ، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- الأحكام السلطانية للفراء القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة : الثانية ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الأحكام السلطانية للماوردي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) ، الناشر: دار الحديث - القاهرة .
- الاختيار لتعليل المختار ، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصللي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ) ، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا) ، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها) ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- البحر الرائق ، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) ، وفي آخره تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ) ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية - بدون تاريخ
- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) ، المحقق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة: ١٤٢٠ هـ
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ) ، حققه: د محمد حجي وآخرون ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- التحرير والتنوير ، والمسمي : تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي الناشر : الدار التونسية للنشر - تونس ، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ .
- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، لعبد القادر عودة ، الناشر: دار الكاتب العربي ، بيروت .
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، لمحمد سيد طنطاوي الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة ، الطبعة: الأولى ، تاريخ النشر: يناير ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ م .
- التنبيه على مشكلات الهداية ، لصدر الدين علي بن علي ابن أبي العز الحنفي (المتوفى ٧٩٢ هـ) ، تحقيق ودراسة: عبد الحكيم بن محمد شاکر (ج ١، ٢، ٣) - أنور صالح أبو زيد (ج ٤، ٥) ، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر النصاري القرطبي ، الناشر دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، تحقيق أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش .
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر النصاري القرطبي ، الناشر دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1384 هـ - 1964 م ، تحقيق أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش .
- الجامع لمسائل المدونة ، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (المتوفى: ٤٥١ هـ) ، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء

- التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعتها) ، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .
- الجريمة في الفقه الإسلامي ، للإمام محمد أبو زهرة ، الناشر دار الفكر العربي ، ش عباس العقاد ، مدينة نصر ، القاهرة .
- الجوهرة النيرة ، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيديّ اليمني الحنفي (المتوفى: ٨٠٠هـ) ، الناشر: المطبعة الخيرية ، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ .
- الذخيرة لأبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) ، المحقق: جزء ١ ، ٨ ، ١٣ : محمد حجي جزء ٢ ، ٦ : سعيد أعراب جزء ٣ - ٥ ، ٧ ، ٩ - ١٢ : محمد بو خبزة الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م
- الروض المربع شرح زاد المستنقع ، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي ، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير ، الناشر: دار المؤيد - مؤسسة الرسالة
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) ، المحقق: د. حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ .
- السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م تحقيق: محمد عبد القادر عطا .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار .
- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي الفزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ) ، تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- العناية شرح الهداية ، لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: ٧٨٦هـ) ، الناشر: دار الفكر ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- الفتاوي الكبرى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي ، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج ، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ) ، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ .
- الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها) ، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة ، الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق ، الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة .
- الفقه الجنائي الإسلامي ، للدكتور محمود نجيب حسني ، مطبوع pdf علي شبكة الانترنت علي موقع د محمود نجيب حسني ، وكتبت مقدمته دكتوراه فوزية عبد الستار ، بدون دار نشر

- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (المتوفى: ١١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- الكافي شرح البزودي، لحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السعّاقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت (رسالة دكتوراه).
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض .
- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
- المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي، للدكتور أحمد فتحى البهنسي، ط دار الشروق القاهرة الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت .
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسطي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، تحقيق: كمال يوسف الحوت .
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسطي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، تحقيق: كمال يوسف الحوت .
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة .
- المغنى، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .



- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٣٩٢هـ .
- المهذب في فقه الإمام الشافعي ، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- النجم الوهاج في شرح المنهاج ، لكamal الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري أبو البقاء الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ) ، الناشر: دار المنهاج (جدة) ، تحقيق لجنة علمية بدار المنهاج ، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- التّوادر والزيّادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمهات ، لأبي محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ) ، تحقيق: الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ وآخرون ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م .
- الهداية في شرح بداية المبتدي ، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) ، المحقق: طلال يوسف ، الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) ، تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر - مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ) ، الناشر: دار الحديث - القاهرة ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزليعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ) ومعه حاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة .
- تحفة الفقهاء ، لمحمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (المتوفى: نحو ٥٤٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) ، روجعت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ، الطبعة: بدون طبعة ، ١٩٨٣م .
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) ، روجعت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر الطبعة: بدون طبعة ، ١٩٨٣م .
- تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، تحقيق محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- جامع العلوم والحكم ، لابن رجب الحنبلي ، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م ، تحقيق د محمد الأحمد أبو النور .

- درر الحكام شرح غرر الأحكام ، لمحمد بن فرامر بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ) ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ .
- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات ، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- زهرة التقاسير ، لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى : ١٣٩٤هـ) ، دار النشر: دار الفكر العربي ، مدينة نصر القاهرة .
- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١ ، ٢) ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤ ، ٥) ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- سنن الدارمي ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م
- شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد ، لمحمد بن علي بن وهب ، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) ، الناشر مؤسسة الريان ، الطبعة السادسة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- شرح التلويح على التوضيح ٣٨٩/٢ ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ) ، الناشر: مكتبة صبيح بمصر ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- شرح مختصر خليل للخرشي ، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ) الناشر دار الفكر للطباعة - بيروت ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ .
- صحيح ابن حبان ، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت والطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) ، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه وقَدَّم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ
- صحيح مسلم والمسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- عُيُون الْمَسَائِل ، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ) ، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي ، الناشر: مطبعة أسعد، بَعْدَاد ، عام النشر: ١٣٨٦هـ.
- فتح القدير ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ) ، الناشر: دار الفكر ، بيروت ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ .
- فصول البدائع في أصول الشرائع ٣٥٣/١ ، لمحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَرَي) الرومي (المتوفى: ٨٣٤هـ) ، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ .
- قاموس المصطلحات الاقتصادية ، للدكتور محمد عمارة ، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م .

- كشف القناع عن متن الإقناع ، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية .
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ) ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ .
- كفاية النبيه في شرح التنبيه ، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ) ، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م .
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م .
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: ١٠٧٨هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- مختار الصحاح ، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح ، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ) ، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) ، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م .
- مسند أبي يعلى ، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلية (المتوفى: ٣٠٧هـ) ، المحقق: حسين سليم أسد ، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي ، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ) ، المحقق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- معجم لغة الفقهاء ص ١٩٥ ، للدكتور محمد رواس قلججي ، الناشر دار النفائس ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦ م .
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ .
- مقدمات في المال والملكية والعقد ص ٣١٠ ، دراسة فقهية قانونية اقتصادية ، مطبوع ضمن سلسلة حقيية طالب العلم الاقتصادية ، للدكتور على محيي الدين الفرة داغي ، ط دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .

- من هدي الإسلام فتاوي معاصرة ، للدكتور يوسف القرضاوى ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- منح الجليل شرح مختصر خليل ، لمحمد بن أحمد بن محمد عيش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩ هـ) ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة: بدون طبعة ، تاريخ النشر: ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م
- نهاية المطلب في دراية المذهب ، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ) ، حققه وصنع فهرسه: أ. د. / عبد العظيم محمود الديب ، الناشر: دار المنهاج ، جدة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- نَيْلُ الْمَأْرَبِ بِشَرْحِ دَلِيلِ الطَّالِبِ ، لعبد القادر بن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشَّيْبَانِي (المتوفى: ١١٣٥ هـ) ، المحقق: الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر - رحمه الله - الناشر: مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، أشرف على طباعته : محمد رشيد رضا صاحب المنار .

فهرس الموضوعات

٢	المقدمة
٤	خطة البحث
٥	الفصل الأول تعريف موجز بمصطلحات البحث
٥	تعريف الرضا لغة واصطلاحا
٧	تعريف الجريمة لغة واصطلاحا
١١	الفصل الثانى رضا المجنى عليه بالجريمة
١٢	المبحث الأول رضا يهدم ركن الجريمة
١٧	المبحث الثانى رضا لا يهدم ركن الجريمة
١٨	المطلب الأول الرضا بالاعتداء على البدن
٢٣	المطلب الثانى قتل الرحمة
٢٦	المطلب الثالث الانتحار
٢٨	الفصل الثالث الرضا من طرفى الجريمة
٢٩	المبحث الأول الزنا
٣١	المبحث الثانى الربا
٣٣	المبحث الثالث الرياضة العنيفة
٣٥	الفصل الرابع رضا غير المجنى عليه
	الخاتمة
٤٢	نتائج البحث
٤٤	ملخص البحث باللغة العربية
٤٥	ملخص البحث باللغة الانجليزية
٤٦	مصادر البحث
٥٣	فهرس الموضوعات

